وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

استراتيجيات إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية

– دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية برج بوعريريج–

خلال الفترة (2015/2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2020/09/22 على الساعة 10:00

إعداد الطالبات

- بلعزوق أحلام
- بوشبور نسيمة

إشراف الدكتور:

بن معتوق صابر

اعضاء لجنة المناقشة	
د/بن قطاف سهيلة	رئيسا
د/بن معتوق صابر	مشرفا ومقررا
د/سراي صالح	مناقشا

السنة الجامعية: 2019–2020

الشكر

الحمد لله نستعينه و نشكره و نهتدي به ، الذي يسر لنا أمرنا و هون علينا الصعب و أنار لنا طريق العلم حتى تم إنهاء هذا العمل فالحمد لله حمدا يليق بكماله و ثناء يليق بعظمته و أصلي و أسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة و السلام

نتوجه بجزيل شكرنا و امتناننا الى الاستاذ المشرف بن معتوق صابر جزاه الله خيرا على ما قدمه لنا من تعليمات و توجيهات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى عبد الرؤوف آيت حمودة و شهيناز و عميمر الذين أعانونا كثيرا في بحثنا و لم يبخلو علينا بمعلوماتهم

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين انارو عقولنا

والى كل يد كريمة أمدتنا بالعون و جميع من ساهم من قريب أو من بعيد و لو كان بحرف واحد و بكلمة طيبة لرفع معنوياتنا

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى من تألمت قبل ألمي و فرحت قبل فرحي ، إلى من أيقظت ليلها لراحتي وعلمتني أن الحياة عطاء قبل إن تكون اخذ

-إليك انحني إرضاء و أقول شكرا أمي الغالية-

إلى من علمني ذات يوم أن الحياة كفاح وتمنى أن يراني في مثل هذا اليوم

-إليك انحني إرضاء و أقول شكرا أبي الغالي-

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي هم نعمة من عند الله عزوجل

إخوتي أمين وأسامة و أختي سارة

إلى من أعانني و وقف بجانبي الغائب الحاضر سامي و الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي

من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة

إلى كل من حملته ذاكرتي و لم تحمله مذكرتي

أحلام

الإهداء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى نبع الحنان الفياض التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي حفظها الله.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز، والذي تحمل كبد الحياة لنصل نحن أبه الحنون حفظه الله.

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من علموني علو الحياة: رفيقة، فريدة، سامية وأخي الوحيد سمير.

إلى كتاكيت العائلة "إشراق، وائل"

وأجزي الشكر الجزيل الذي رافقني طيلة مساري الجامعي "عميرات فيصل" إلى كل الأهل

والأقارب والأحباب والأصدقاء وكل عما

ل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

نسيمة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ب-ج- د-ه
الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المتعثرة	35 – 1
تمهيد	1
المبحث الأول: عموميات حول القروض المتعثرة	8 – 2
المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة	2
المطلب الثاني: أنواع القروض المتعثرة	6 – 2
المطلب الثالث: مراحل القروض المتعثرة	8 – 6
المبحث الثاني: أسباب ومؤشرات القروض المتعثرة	15 – 9
المطلب الأول: أسباب القروض المتعثرة	11 – 9
المطلب الثاني: مؤشرات القروض المتعثرة	12 – 11
المطلب الثالث: آثار القروض المتعثرة	15 – 12
المبحث الثالث: أساليب التعامل مع القروض المتعثرة وآليات معالجتها	34 – 16
المطلب الأول: الكشف عن التعثر المصرفي و نماذج التنبؤ به	25 – 16
المطلب الثاني: أساليب التعامل مع القروض المتعثرة	28 – 25
المطلب الثالث: معالجة القروض المتعثرة والحلول المقترحة لها	34 – 28
خلاصة الفصل الأول	35

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	61 – 36
تمهيد	36
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	42 – 37
المطلب الأول: عرض عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	37
المطلب الثاني: عرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–	40 – 37
المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–	42 – 41
المبحث الثاني: واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2015–2019)	50 – 43
المطلب الأول: عرض وتحليل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015–2019)	45 – 43
المطلب الثاني: عرض وتحليل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2015/2017)	46 – 45
المطلب الثالث: إجمالي القروض المتعثرة الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– بدعم الوكالات (ANSEJ–CNAC–ANGEM).	50 – 46
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض متعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–	64 – 51
المطلب الأول: خطوات منح قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	52 – 51
المطلب الثاني:دراسة ملف منح قرض متعثر	62 – 53
المطلب الثالث: الإجراءات المنتهجة لمعالجة القروض المتعثرة في البنك	64 – 62
خلاصة الفصل الثاني	65
خاتمة	67–66
قائمة المراجع	72– 68
الملاحق	92 –73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع القروض المتعثرة	06
02	نموذج(Altman)للنسب المالية	20
03	نموذج (Tisshow and Taffler) للنسب المالية	21
04	نموذج(Springate) للنسب المالية	22
05	نموذج(Kida)للنسب المالية	23
06	نموذج (Sherrod) للنسب المالية	24
07	نموذج(Schirata) للنسب المالية	25
08	حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2019/2015)	43
09	نسبة تعثر القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2015)	44
10	نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)	45
11	القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة برج بوعريريج–	46
12	القروض المقدمة من طرف البنك في إطار دعم الوكالات(2017/2015)	48
13	إجمالي القروض المصغرة المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج–	49
14	القروض المتعثرة الممنوحة لـ م ص م في إطار دعم الوكالات(2017/2015)	50
15	تقديم المؤسسةx	53
16	ملخص ميزانيات المؤسسة x	54
17	ملخص جدول حسابات النتائج للمؤسسةx	54
18	تطور رقم الأعمال المؤسسة x	54
19	النسب المالية المستخدمة في اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة x	55

20	جدول سداد القرض	56
21	البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (Altman)للمؤسسة x	57
22	النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (Altman)	57
23	البيانات المالية المستخدمة في نموذج (Tisshow and Taffler)للمؤسسة x	58
24	النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (Tisshow and Taffler)	58
25	البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (Springate) للمؤسسة x	59
26	النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (Springate)	59
27	البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (kida)للمؤسسة x	60
28	النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (kida)	60
29	البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج(Sherrord) للمؤسسة x	61
30	النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج(Sherrord)	61

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسس تصنيف الديون المتعثرة	03
02	مراحل القروض المتعثرة	08
03	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	14
04	أساليب معالجة القروض المتعثرة	28
05	الدعائم الأساسية لبازل الثانية	30
06	الهيكل التنظيمي للبنك	38
07	حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2015)	44
08	نسبة نعثر القروضالمصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2015)	45
09	نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2017/2015)	46
10	القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–	47
11	نسبة القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة برج بوعريريج–	47
12	القروض المقدمة من طرف البنك في إطار دعم الوكالات خلال الفترة (2017/2015)	48
13	إجمالي القروض المصغرة المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة برج بوعريريج–	49
14	نسبة التعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–(2017/2015)	50

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	الشرح
CNAC	CAISSE NATIONAL D'ASSURANCE CHOMAGE
ANSEJ	AGENCE NATIONALE DE SOUTIEN A L'EMPLOI DES JEUNES
ANGEM	AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT EN ALGÉRIE
BADR	BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVLOPPEMENT RURAL
م ص م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	رقم
معلومات عن المؤسسةx	01
ميزانية المؤسسةx لسنة 2014	02
ميزانية المؤسسة xلسنة 2015	03
ميزانية المؤسسة xلسنة 2016	04
وثيقة قبول منح القرض	05
اتفاقية القرض	06
وصل سداد آخر دفعة	07

مقدمة

مقدمة :

تعد البنوك أحد أهم الحلقات الوسيطة بين الدائنين والمدينين، أي أنها أهم حلقات التمويل في الاقتصاد، سواء اتخذ ذلك التمويل طابعا استهلاكيا، أو طابعا استثماريا ومن ثم فهو الدعامة الأساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي، في جانب الطلب الكلي ومنه يعتبر من أهم العوامل الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي ككل.

لكن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك أدى إلى دخولها في دوامة التعثر المالي، أي تعثر القروض المصرفية الممنوحة للعملاء الراجع لعدة أسباب تتعلق بكلا الطرفين، مما أدى إلى تعرض البنوك إلى متاعب نقدية وائتمانية وعليه فإن المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة تعتبر أكثر ما يشغل بال مسؤولي البنوك.

إن القروض المتعثرة تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء حيث أن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي من طرف المقرضين، وتتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد لآخر ومن بنك لآخر ضمن الدولة الواحدة.

ولقد تعرضت البنوك الجزائرية على غرار كل البنوك خلال السنوات الماضية الى قدر كبير من القروض المتعثرة ويعود ذلك إلى عدة أسباب، وباعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– من البنوك الناشطة في الوسط المصرفي الجزائري، فهو الآخر يعاني من مشكلة القروض المتعثرة، مما جعله يعمل على الحد منها ويسعى لمعالجتها والتقليل من حدتها بشتى الطرق الممكنة.

وبالتالي يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي:

أولا : إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية دراستنا هذه في التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما هي الآليات والإجراءات التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإدارة القروض المتعثرة ؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي الأسباب المؤدية لتعثر القروض البنكية؟

2-هل القروض المتعثرة هي ظاهرة خطيرة لدى البنوك التجارية الجزائرية؟

3-ماهي الاستراتيجيات التي تتخذها البنوك التجارية لمعالجة ظاهرة القروض المتعثرة؟

4-ماهي الأساليب التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –برج بوعريريج– للتنبؤ بالتعثر؟

ثانيا:الفرضيات:

لمعالجة هذا الموضوع وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، الأسئلة المتفرعة ننطلق من الفرضيات عنها :

1-توجد عدة أسباب تؤدي إلى تعثر القروض، أهمها سوء الإدارة الائتمانية.

2-مشكلة القروض المتعثرة تمثل ظاهرة خطيرة لدى البنوك التجارية الجزائرية.

3-وضع سياسات وأساليب معينة لتسيير البنوك من شأنها معالجة مخاطر القروض المتعثرة.

4- الأساليب التي يلجأ إليها بنك لفلاحة والتنمية الريفية وكالة– برج بوعريريج –للتنبؤ بالتعثر تختلف حسب حالة العميل المتعثر.

ثالثا :أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للبنوك التجارية الجزائرية، والمكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة، حيث تعتبر ظاهرة مصرفية خطيرة هذا ما يستلزم البحث في أسباب هذه الظاهرة، وإيجاد الاستراتيجيات اللازمة للحد منها، فتم إسقاط ذلك على بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج–.

رابعا :أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على مفهوم ظاهرة التعثر البنكي؛

2- تحديد أسباب مشكلة القروض المتعثرة في البنوك وما لها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك ؛

3- تحديد كيفية معالجة القروض المصرفية المتعثرة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ؛

4 - دراسة واقع القروض المتعثرة المصرفية في البنوك الجزائرية وإسقاط ذلك على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج-؛

خامسا :أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

1-حفزنا على اختيار الموضوع، الأهمية التي نوليها لجعل البنوك ذات نجاعة، والدور الذي يلعبه البنك في الاقتصاد الوطني؛

2-الرغبة الشخصية في التعمق في الموضوع بدراسة مختلف جوانبه وذلك لمحاولة إيجاد وسائل عملية لحماية أموال البنك ؛

3-التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع ؛

4-المساهمة في الإضافة العلمية لغياب الدراسات المتخصصة في مجال إدارة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الجزائرية ؛

5-تعميق مكتسباتنا العلمية المتواضعة في ميدان القروض والتي اكتسبناها خلال دراستنا ؛

6-مساهمة منا في إثراء المكتبة الجامعية، بمعالجة المواضيع المتعلقة بالقروض البنكية ومخاطرها؛

سادسا :حدود الدراسة:

من خلال معالجة موضوع الإشكالية ارتأينا حصر الدراسة في جانبين :جانب مكاني ألا وهو البنوك التجارية حينما خصصنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالضبط وكالة- برج بوعريريج -كعينة للدراسة، أما الجانب الزمني فقمنا بتحديد الفترة من (2015-2019).

سابعا :الدراسات السابقة :

1-مصطفى طويطي ، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية-،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية فشل المؤسسة كتعبير عن بداية مرحلة وصولها إلى إشهارها إفلاسها، بمعنى عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عند مواعيد استحقاقها، فهذه الوضعية ليست نتاج اللحظة ولكن تنجم عن تفاعل العديد من العوامل عبر فترات زمنية والتي يمكن حصرها في سبعة محددات أساسية تتمثل في الجوانب الإدارية، المالية، الفنية، البشرية، التسويقية، الدعم والمرافقة، وكذا المؤشرات الخارجية، وبغرض تدعيم هذا البحث فقد تم إجراء دراسة ميدانية استهدفت عينة من المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة للحصول على بيانات فيما يتعلق بالعوامل المؤدية إلى فشلها.

وبعد معالجة البيانات وتهيئتها تم التوصل إلى أهم نتيجة ألا وهي صياغة نماذج تمكن من التنبؤ بفشل المؤسسة بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي، وعليه فقد تم تقرير نموذجين الأول يضم المتغيرات التوضيحية بينما الثاني يأخذ بعين الاعتبار تأثير معيار الحجم وذلك بإضافة متغيرات وهمية تعبر عن تصنيف المؤسسة.

ومن أهم ما أوصت عليه هذه الدراسة الاعتماد على المؤشرات بشقيها المالية و غير المالية في تقدير نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية باعتبارهما يكملان بعضهما البعض ، فما يصعب ملاحظته أو تفسيره في الأول يكون ممكن بالنسبة للثاني و العكس صحيح،

وبالتالي فهي مؤشرات مساعدة لجميع الفئات المستخدمة للبيانات بما فيها المؤسسة نفسها للكشف المبكر بحدوث الفشل و من ثم التأثير على إستمراريتها ،ولتجنب تلك الفئات الأضرار المادية و المعنوية التي قد تنجم عن ذلك الفشل ؛

2–حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين – دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية –، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

هدفت الدراسة إلى قياس قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، كما وهدفت إلى التعرف على آليات وأساليب التحليل المالي وتطبيقها على القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية للتعرف على أهم المؤشرات التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية، ودراسة دور التحليل المالي في تقييم كفاءة إدارة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين.

ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع القوائم المالية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية عن الفترة 2015-2011 ، وتطبيق التحليل المالي الرأسي، والأفقي، والتحليل باستخدام النسب المالية على هذه القوائم، ودراسة أثر مُخرجات هذه النسب على متوسط سعر الإغلاق لسهم مجموعة الاتصالات الفلسطينية – كمؤشر على تحسُن نوعية معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم أداء هذه الشركة، حيث هنا تم تطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة عبر كلا من البرامج الإحصائية التالية SPSS وEviews .

ولقد كان من أهم النتائج انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنسب المالية في تحديد سعر الإغلاق للسهم في السوق ، أي أن استخدام هذه النسب يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين.

وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المستثمرين على التحليل المالي باستخدام النسب في تقييم أداء الشركات ولترشيد قرارتهم الاستثمارية .كما وحثت على أهمية العمل على نشر ثقافة الاعتماد على التحليل المالي بين مستخدمي القوائم المالية من خلال عقد ندوات ولقاءات لصغار المستثمرين في بورصة فلسطين لتعريفهم بأهمية التحليل المالي، والأدوات المستخدمة في التحليل لترشيد قراراتهم الاستثمارية .كما وأوصت إدارة الشركات بضرورة إدراج قوائم التحليل المالي في الإفصاح المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة –، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة . فالتنبؤ بتعثر شركات المقاولات في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائيا.

ولتحقيق ذلك تم احتساب اثنان وعشرون نسبة مالية لعينة من ١٠ شركات متعثرة و ١٦ شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات ٢٠٠٢،٢٠٠١ ،٢٠٠٠.

وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكن التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وشركات المقاولات غير المتعثرة.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية، وبالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم.

ومن أهم ما أوصت عليه هذه الدراسة العمل على الاهتمام بتحليل النسب المالية لما له من أهمية في وضع مؤشرات هامة عن وضع الشركات ولفت أنظار القائمين على تلك الشركات بجدوى تحليل النسب المالية لهم.

4-شهرزاد نجعوم ، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية-دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي- مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى أن عملية منح الائتمان المصرفي تكتسي أهمية بالغة باعتبارها مصدر من مصادر دخل البنك والاقتصاد ككل.إلا أنه و من جهة أخرى تعد استثمارا تحيط به مجموعة من المخاطر تدفع بذلك البنك إلى إجراء دراسة معمقة قبل منح الائتمان المطلوب، وهذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار عدة جوانب خاصة منها المعايير المذكورة في نماذج الائتمان المختلفة .كما يتم منح الائتمان بعد المرور بعدة مراحل من أجل التأكد من استرداد القرض الممنوح وتجنب الخسائر غير المرغوب فيها، ومن هذا المنطلق تتبع البنوك التجارية سياسة ائتمانية موحدة ترسم طريقة عمل البنك ومختلف اجراءات منح القرض.

إلا أنها توصلت إلى أن الخطر كما هو معلوم يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاطات البنك المختلفة، وتعد مشكلة القروض المتعثرة إحدى القضايا الاقتصادية الهامة لما تمثله من خطورة بالغة وعوامل انفجار يكفي أن تبرز على السطح مرة واحدة لتزيد أداء الاقتصاد الوطني ارتباكا ومعاناة.مما استوجبت على البنوك التفكير في وضع واتباع استراتيجيات وطرق عمل من أجل تفادي أكبر الآثار ضررا ومعالجة ظاهرة القروض المتعثرة التي تعاني منها.

ومن أهم ما أوصت عليه هذه الدراسة أن يكون القرار الائتماني لمبنك مستنداً عمى الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيس للقرار الائتماني.

5-سمر حبيب،" دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة- دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري"-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد37 ، العدد الثالث2015 .

هدفت هذه الدراسة التحليلية التي تمت عن مديرية إدارة المخاطر في المصرف العقاري السوري إلى التعرف على مدى التزام هذه المديرية بقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالقروض المتعثرة وذلك من خلال الإطلاع على السياسات والإجراءات المتبعة من قبل المديرية حول كيفية التعامل مع القروض المتعثرة، وأيضا من خلال المقابلات الشخصية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير أن المديرية تساهم بدور فعال في الحد من القروض المتعثرة من خلال التزامها بالضوابط الائتمانية

ثامنا :منهج الدراسة:

للإلمام بالموضوع تم إتباع منهج وصفي تحليلي حيث يبدو المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية بعض العملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية-برج بوعريريج-.

تاسعا :هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ولاختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

يتعلق الفصل الأول بالإطار النظري للقروض المتعثرة الذي تم التطرق من خلاله إلى أهم النقاط المتعلقة بالقروض المصرفية المتعثرة والتي وضحت من خلال ثلاث مباحث، اختص المبحث الأول بعموميات حول القروض المتعثرة، والمبحث الثاني حول أسباب ومؤشرات القروض المتعثرة، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى آليات وأساليب معالجة القروض.

أما الفصل الثاني فيتعلق بإسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج (696) والذي كان بعنوان دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان عن تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج الفترة (2015-2019)، وفي المبحث الثالث فتناول دراسة حالة منح قرض متعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج.

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها في شكل قروض، ويعتبر هذا الأخير الوظيفة الأساسية لأي بنك من البنوك والعائد المتولد من هذه العملية يمثل المحور الأساسي لإيراداته مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية لاسيما منها عملية منح القروض.

ومن هنا تبرز خطورة تعرض القروض الممنوحة من قبل البنك للتعثر وهو ما يعكس سلبا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والعوائد المحققة، وهذا ما يؤدي إلى تجميد أموال البنك والتأثير سلبا على أنشطة البنوك بصفة عامة وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة، وبالتالي فلا بد من إيجاد الحلول المناسبة والفعالة التي من شأنها التخفيف من هذه المشكلة حيث أن الكشف المبكر للتعثر وفق نموذج ناجح بإمكانه معالجة التعثر قبل وقوعه، كما أن الالتزام بالمقررات الدولية من شأنه أن يساعد على تخفيف أو تجاوز هذه المشكلة .

ومن أجل التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بالقروض المتعثرة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

-المبحث الأول: عموميات حول القروض المتعثرة

-المبحث الثاني: أسباب ومؤشرات القروض المتعثرة

-المبحث الثالث أساليب التعامل مع القروض المتعثرة وآليات معالجتها

المبحث الأول: عموميات حول القروض المتعثرة

تعتبر القروض المتعثرة مشكلة في البنوك التجارية نظرا لما تشكله من آثار على هذا الأخير، إذ أن تعرض البنوك لمشاكل ائتمانية من شأنه أن يعرض البنك لفقدانه ثقة عملائه لذا وجب الاهتمام بهذه الظاهرة وإبراز مفهومها بشكل دقيق لتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل .

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة

على الرغم من اختلاف وتعدد المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة إلا أن تعريفها متقارب في معظم المراجع، حيث عرفت كما يلي :

- هي تلك القروض التي تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة علية في تواريخ الاستحقاق.[1]
- هي تلك الديون التي لا تدر عائدا بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك.[2]
- هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والأوضاع المالية للمقترض، وحسب القوانين المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاقه مدة تزيد عن 90 يوم.[3]

بناءا على التعاريف السابقة يمكن القول بأن القروض المتعثرة هي تلك القروض التي عجز المقترضون عن سدادها بعد تاريخ استحقاقها من حيث أصل المبلغ والفوائد المترتبة عليه، ويشكل هذا النوع من القروض مخاطر تهدد استقرار النظام المصرفي.

المطلب الثاني: أنواع القروض المتعثرة

للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

[1] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**،دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 406.

[2] زياد الحريري، **دورالتحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر،2009،ص 5.

[3] Peter rose sylvia, **Commerçial Bank Management**, Measuring & Evaluating bank performance, International Edition, Mc Graw-Hill, New York,2002, p 118.

الشكل رقم (1): أسس تصنيف الديون المتعثرة

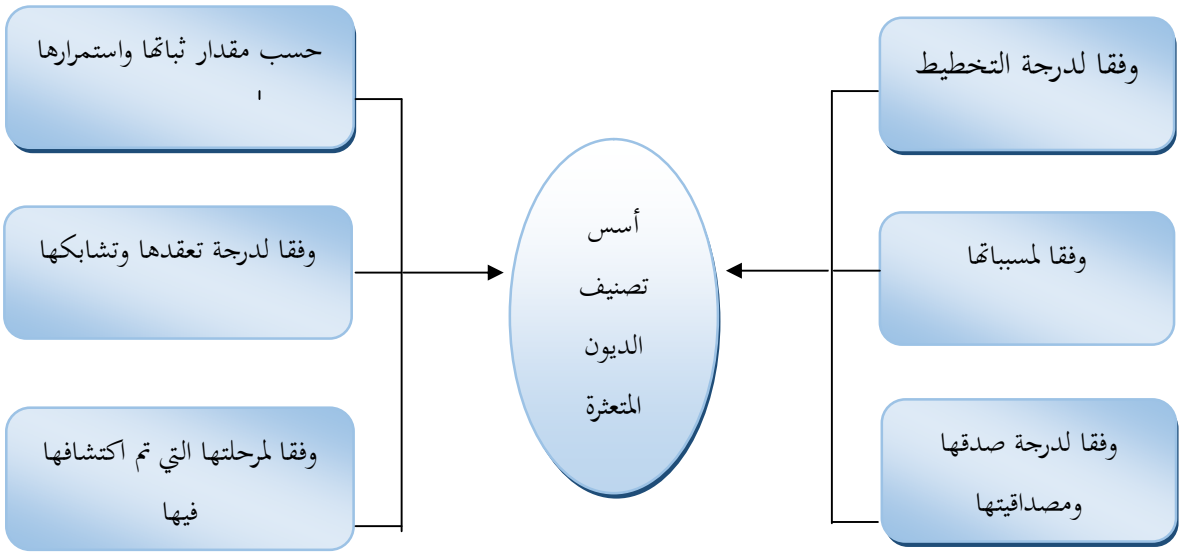

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 60.

أولا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:

حيث نجد الكثير من المشاريع الكبرى التي تم إعدادها واضعة في مخططاتها فترات حرجة يتم التخطيط لها للتغلب عليها لسبب أو لآخر كفشل في تدبير الأموال الكافية كما وتوقيتا فيصاب المشروع بالتعثر، ووفقا لهذا التصنيف تنقسم الديون المتعثرة إلى نوعين هما: [1]

1- ديون متعثرة مخططة مرحلية:

وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة مابين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع، وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه، أي أن هذه الديون ترتبط أساسا بالمشروع الذي تم تخطيطه وتنجم هذه الديون من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه في معالجة قصور التدفق النقدي ، أو عدم نجاحهم في الوصول إلى التمويل المطلوب لتغطية احتياجات المشروع خلال الفترات الحرجة .

2-ديون متعثرة عشوائية الحدوث:

وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، أو التعامل معها فتؤدي إلى خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع.

[1] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة الأسباب...الظاهرة...العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 60-61.

ثانيا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم هذا النوع إلى قسمين أساسين هما: [1]

1- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:

هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي الذي أوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها سواء كان ذلك عن عمد و عن قصور، أو عن عدم اهتمام. ومن بين هذه العوامل:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية ،وفي الوقت ذاته يلتهم رأس المال العامل واستنفاذه ولا يكفي المتبقي منه تغطية احتياجات المشروع ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور .وبالتالي توقف المشروع وعدم قدرته على استعادة حركته وحيويته؛

2- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة بالبنوك والموردين والموزعين والجهات الحكومية، ويحدث هذا النوع من الديون نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إرادة المشروع ذاته، ويمكن لنا أيضا أن نقسمها إلى قسمين وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون وهي كالآتي:

أ- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك مقدم الائتمان:

حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة لـ :

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول؛
- سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية و التغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها؛

ب- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى:

مثل الظروف المحيطة كحدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عمالية أو دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش؛

ثالثا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لصدقها ومصداقيتها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما: [2]

1- ديون متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب، حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.

---

[1] وائل إبراهيم سليمان علي موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر تطويرها وتحليل اقتصادي لأثرهاوبدائل تسويتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، القاهرة، 2004، ص61.

[2] هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر-**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص53-54.

2- ديون متعثرة حقيقية فعلية:

هي تلك الديون التي تحدث فعلا وليست عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

رابعا:تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها:

وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة: [1]

1-الديون المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.

2- الديون المتعثرة الدائمة:

هي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به، أو إقناع القائمين على المشروع.

خامسا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لنشاطها المصرفي:

تتعلق نوعية التعثر التي تواجه المصارف بمجموعة الظروف المتعلقة بالنشاط المصرفي على المستوى الكلي وكذا بطبيعة العوامل الداخلية المتعلقة بالمؤسسة المصرفية، لذلك يمكن تقسيم الديون المتعثرة المرتبطة بالنشاط المصرفي إلى النوعيين التاليين:[2]

1-التعثر المتعلق بالنشاط المصرفي:

يعبر عنه كذلك بالتعثر المتعلق بالمنافسة، وهو بذلك يشير إلى الحالة التي لا يستطيع فيها المصرف المنافسة في السوق المصرفية بشقيه المحلي و الأجنبي، والتي تترجم بانخفاض الحصة السوقية له، مما يعني عدم قدرته على الاستمرار والخروج من السوق المصرفي.

2-التعثر المتعلق بالمؤسسة المصرفية:

يقع هذا النوع على مستوى المصرف في حد ذاته ويتطلب إجراء تحليل شامل لميزانية السنة المالية وحسابات النتائج، للتعرف على حجم التعثر وأهم العوامل التي أدت إلى ظهوره وكيفية معالجته.

[1] عبد محمود خلف، **إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، السنة الثانية والعشرون، مصر، 2002، ص 152.

[2] بلعزوز بن علي، عون الله سعاد،**الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، الجزائر، 2018، ص173.

الجدول رقم (01): أنواع القروض المتعثرة

المعيار	النوع
وفقا لدرجة التخطيط	**–ديون متعثرة مخططة مرحلية** **–ديون متعثرة عشوائية الحدوث**
وفقا لمسبباتها	**–ديون متعثرة أوجدتها عوامل ذاتية** **–ديون متعثرة أوجدتها عوامل خارجية**
وفقا لصدقها ومصدقياتها	**–ديون متعثرة وهمية خداعية** **–ديون متعثرة حقيقة فعلية**
حسب مقدار ثباتها واستمرارها	**–ديون متعثرة عارضة** **–ديون متعثرة دائمة**
وفقا لنشاطها المصرفي	**–ديون متعثرة متعلقة بالنشاط المصرفي** **–ديون متعثرة متعلقة بالمؤسسة المصرفية**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بلعزوز بن علي، عون الله سعاد،مرجع سابق، ص 173.

المطلب الثالث: مراحل القروض المتعثرة

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة ومن هذه المراحل:

1– مرحلة السيولة المالية:

يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة استثمار النقود المتاحة في أصول بطيئة الحركة، أو طاقة إنتاجية غير مستغلة أو الدخول في استثمارات لا تعطي عائدا سريعا أو متدنية العائد، أو نتيجة حدوث إفلاس لأكبر عملاء المشروع مما يعني انخفاض التحصيل، كما ترتبط هذه المرحلة بظهور عدد من العوامل السلبية الناجمة عن مشاكل إنتاجية وتسويقية لضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج أو ضعف الموقف التنافسي وعدم كفاية التسهيلات المصرفية. [1]

2– مرحلة العجز في رأس المال:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة إلى النقدية على الرغم من امتلاكه لأصول مادية وبذلك تنخفض القدرة الإرادية للأموال المستثمرة، ويتزايد الاعتماد على الديون كمصدر لتدعيم الأرصدة النقدية وتوفير السيولة. [2]

– الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة، ومن ثم انخفاض الأرباح من سنة إلى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمرة فيه؛

– الاعتماد المتزايد والمستمر للمشروع على الاقتراض في التمويل؛

– الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة؛

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 51–52.

[2] مناد خديجة، **العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،الجزائر، 2015–2016، ص 49.

3- مرحلة ظهور العسر المالي المؤقت بالمشروع:

تتمثل مظاهر العسر المالي المؤقت تتمثل فيما يلي: [1]

-حدوث اختلالات في الهيكل التمويلي للمشروع وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية؛

- الانخفاض المستمر في رأس مال المشروع نتيجة لعدم تحقيق أرباح وزيادة ديونه أيضا؛

- الزيادة المستمرة في حجم المخزون السلعي الراكد بالمشروع وتضخمه إلى مستويات قياسية؛

4- مرحلة ظهور العسر المالي الدائم:

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المشروع، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة، وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمالية فشل المشروع، أهمها: [2]

-ضعف الرقابة على رأس مال العامل، والارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها؛

- اختلال هيكل رأس المال وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة؛

- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية؛

5- مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج، أو التصفية، أو إعادة الهيكلة، أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته على السداد.[3]

6-مرحلة الفشل القانوني:

وهي المرحلة التي لا يستطيع فيها المشروع التحكم في الفشل والعسر المالي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان إفلاسه وبالتالي التصفية. [4]

والشكل التالي هو اختصار لمراحل القروض المتعثرة:

---

[1] فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة –دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2007-2008، ص 70.

[2] علي شاهين، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(**العلوم الإنسانية**) ، مجلد25، العدد 4، 2011، غزة، فلسطين، ص 861.

[3] حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل الائتمان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص144.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، الأردن، 2002، ص237.

الشكل رقم (2): مراحل القروض المتعثرة

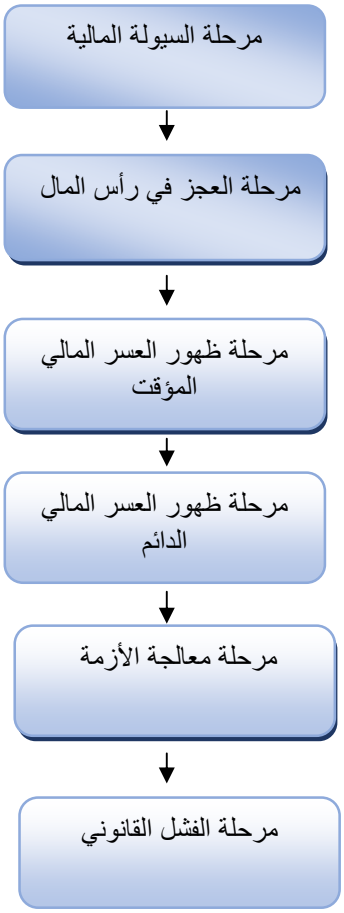

المصدر: من إعداد الطالبتين حمزة محمود الزبيدي،مرجع سابق ص237.

المبحث الثاني: أسباب ومؤشرات القروض المتعثرة

تمثل القروض المتعثرة مشكلة خطيرة ذات نتائج باهظة التكاليف حيث لها أسباب عدة وآثار معقدة التراكيب على الاقتصاد القومي ككل وذلك نظرا لتأثيرها الخطير على النشاط الاقتصادي بشكل عام في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ومنه فإن دخول القرض في حالة التعثر لا يحدث مفاجأة وبدون مقدمات وإنما هناك مؤشرات ودلائل تعبر عنه تشترك جميعها في تحديد أن العميل قد دخل مرحلة الخطر أو القرض أصبح متعثرا.

المطلب الأول: أسباب القروض المتعثرة

إن تعثر القروض المصرفية ليس نتاج لحظة ولكنه ناجم عن العديد من العوامل و الأسباب التي تتفاعل عبر الزمن تطول أو تقصر ولكنها تؤدي إلى الحالة التي يكون فيها المقترض غير قادر على سداد التزاماته، وبذلك يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في ثلاث مجموعات:

أولا:الأسباب العائدة للبنك

تتمثل الأسباب العائدة للبنك في :[1]

1- قصور الدراسات الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منحه للائتمان

2- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من العميل إلى المصرف في مقابل القرض أو المبالغة في تقدير قيمتها؛

3- تخصيص نسبة كبيرة من القروض و التسهيلات الائتمانية لمقترض واحد؛

4- عدم الدقة في تحديد إجمالي التزامات العميل المقترض المتعين سدادها للغير ومدى قدرته على الوفاء بها؛

5- إقراض مشروعات تنطوي على درجة عالية من المخاطر وبسعر فائدة مبالغ فيه بشكل يزيد عن العائد الذي تحققه المشروعات؛

6- عدم معالجة التجاوزات التي تحصل من طرف المقترض في الوقت المناسب؛

7- غياب المتابعة السليمة والمستمرة و استقصاء المعلومات من طرف البنك فيما يتعلق بالأوضاع المالية للعميل؛

8-منح القرض تحت ضغط أطراف داخلية أو خارجية كأفراد الإدارة العليا أو أعضاء مجلس الإدارة؛

9- إسناد القرار الائتماني إلى توفر ضمانات كافية للقرض بغض النظر عن الجدارة الائتمانية للمشروع الممول أو الغاية من الإقراض؛

10- غياب الرقابة على الائتمان المصرفي؛

11- عدم توفر نظام المعلومات كامل متكامل بالبنك؛

---

[1] بالاعتماد على:

- خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص56-57.
- زياد رمضان، **إدارة مخاطر الائتمان**،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008،ص339.
- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجيات الشاملة للبنك**،مجموعة النيل العربية،مصر،2002،ص192-193.

ثانيا: الأسباب العائدة للعميل

تتمثل أهم الأسباب العائدة للعميل فيما يلي:[1]

1--عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة دون ضوابط؛

2-هروب العملاء للخارج بدون سداد القروض المصرفية المستحقة؛

3-دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها و استخدام تسهيلات البنك الائتمانية في تمويلها؛

4- عدم جدية العميل وتهاونه في إدارة أموال البنك المقترضة؛

5- عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وأموال المشروع الذي يديره؛

6-استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك وعدم التزامه بالشروط والضوابط الموضوعة؛

7- اعتماد العميل على علاقاته مع أصحاب النفوذ واستخدامه لأساليب غير مشروعة من أجل الحصول على أموال البنك؛

8- عدم الدقة في دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة إلى المصرف من قبل العميل؛

9-حصول ظروف غير متوقعة كالمرض أو الوفاة بشكل يجعل من الصعوبة على المصارف الحصول على قروضها من الأطراف ذات العلاقة بالعميل؛

10-عدم أمانة العميل ونزاهته في تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة للبنك؛

11- الطلبات المتكررة من المقترض بزيادة السقوف الائتمانية الممنوحة له دون وجود مبرر لذلك؛

ثالثا:أسباب أخرى

من بين أهم الأسباب الأخرى للقروض المتعثرة ما يلي:[2]

1- الظروف الاقتصادية الصعبة المحيطة ببيئة المنشأة؛

2- ارتفاع كلفة مصادر التمويل؛

3- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين؛

4- المنافسة الشديدة؛

5- الكوارث الطبيعية والمفاجأة؛

---

[1] بالاعتماد على:

- عبد العزيز محمد السهلاوي، **محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية**، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، مجلد 25، العدد2، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 7.

- وحيد محمد رمو وآخرون، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية-دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-**،مجلة تنمية الرافدين،المجلد 32، العدد100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص13.

- عبد الهاني عبد الجبار،**إشكالية القروض المتعثرة في العراق وسبل معالجتها**، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية،المجلد 22، العدد87، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016،ص373.

[2] بالاعتماد على:

- إبراهيم علي كردي حمود وآخرون،**دور نظام المعلومات المصرفية في الحد من القروض المتعثرة في المصارف- دراسة تحليلية في مجموعة من مصارف مختارة في محافظة بغداد-** مجلة الدراسات العليا، المجلد 9، العدد33، جامعة النيلين، بغداد، العراق،2017، ص160-161.

- نجم الدين إبراهيم حسن محمد، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي**،أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص147.

-Hemple, George H & Simson, Donald G, **Bank management Texte& Cases**, Fifth Edition, John Wily& Sans Inc, New York,1998,P391.

6-تقادم التكنولوجيا المستخدمة من قبل الزبون وعدم إمكانية استخدام تكنولوجيا جديدة لاعتبارات فنية ومهنية؛

7- السياسات الائتمانية الانكماشية والمغالى فيها من حيث فرض قيود على منح الائتمان وزيادة التكلفة عن معدلاتها المناسبة فيؤثر سلبا في قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها؛

8-السياسات المالية فيما يتعلق بالضرائب التي تفرضها الدولة على المشروعات سواء ضرائب على الأرباح أو الضرائب على الاستهلاك؛

9-الارتباط بالسوق العالمي وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية داخل الدولة؛

10-عدم دقة المعلومات وتضاربها لدرجة أنه لا يمكن تحديد الاحتياطات الفعلية من الأسواق للسلع والخدمات في إطار دراسات جدوى واقعية وسلمية؛

11- تغيير غير متوقع بالتشريعات والأنظمة للدولة؛

12- التدخل الحكومي من خلال شراء سندات الخزانة التي تصدر لمواجهة الحجز، فعند شرائها من قبل البنك يؤدي ذلك إلى انخفاض سيولة هذا البنك؛

المطلب الثاني: مؤشرات القروض المتعثرة

في الحقيقة لا يصنف الائتمان المقدم للعميل على أنه قرض متعثر بشكل مفاجئ، إنما هناك عدة مؤشرات لتعثر القروض ومنه فإن مدى خسارة أي من هذه القروض يتوقف إلى حد كبير على قدرة مسؤولي الائتمان في الاستدلال على هذه المؤشرات والمبادرة إلى العمل قبل تفاقم المشكلة، ومن أهم الأعراض التي تلفت النظر لتعثر القروض المصرفية مايلي:

أولا: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

1- مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات؛[1]
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛
- عدم المقدرة على الإمساك بحسابات منتظمة حقيقية؛
- التأخر في سداد وعدم انتظامه و تكرار عدم تسديد الأقساط والفوائد في مواعيدها؛

2- مؤشرات تتعلق بطلبات المقترض:

-ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية؛[2]
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد؛
-تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له دون مبرر؛
- ظهور مقرضين آخرين لاسيما إذا كانت القروض غير مكفولة بضمانات؛
- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل؛

[1] جمال أبو عبيد، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص.3.متوفر بتاريخ 15-03-2020 على الرابط
http// :www.kantakji.com/fiqh/files/Banks/Jamal Abou Oubaid.ppt

[2] إيهاب نظمي وخليل الرفاعي، **القروض المتعثرة، الأسباب، البوادر وسبل العلاج،– دراسة تطبيقية على بنك الأردن –**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،11-12 مارس 2008،ص14.

3- مؤشرات متعلقة بالضمانات :

- تراجع القيمة الاسمية للضمانات؛[1]
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية؛
- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافات عند طلبها من طرف البنك؛

ثانيا: مؤشرات البيانات المالية للمقترض

1- مؤشرات التعثر من خلال الميزانية:

-زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين؛[2]
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين؛
- تقلبات حادة في السيولة؛
- انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجية؛
- التجاوز المستمر للعميل في الحساب الجاري للمدين؛

2- مؤشرات يستدل عليها من جدول النتائج:

- تراجع حجم المبيعات؛[3]
-تركز المبيعات على عدد محدد من الزبائن؛

ثالثا: مؤشرات أخرى

- انخفاض سعر سهم إحدى الشركات العامة يؤدي إلى نقص ثقة المساهمين في هذه الشركة؛[4]
- التشهير من خلال التقارير الصحافية بشأن المنشآت التي تمر بصعوبة مالية في مرحلة متأخرة في عملية تدهور الائتمان؛

المطلب الثالث: آثار القروض المتعثرة

تنجم عن القروض المتعثرة آثار وانعكاسات جمة تتعدى البنك المانح لها لتصل إلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، فالقضية ليست قضية عميل أو مشروع متعثر، وإنما الأمر يتعلق بالنظام الائتماني والبنيان الاقتصادي المستند إليه، ذلك نظرا للعلاقة التشابكية الإرتباطية بين الوحدات المكونة للاقتصاد ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم آثار القروض المتعثرة.

أولا: آثار القروض المتعثرة على المستوى الجزئي

1- آثار التعثر على البنك:

أ- الآثار على مصادر الأموال في البنك:

[1] صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية – دراسة حالة عينة من المصارف العراقية –** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص20.

[2] عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة –** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص50- 51.

[3] رمضاني زينب، **واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري–** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 23.

[4] برايان كويل، **تحديد مخاطر الائتمان**، الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص112.

– حقوق الملكية:

يؤدي التعثر إلى زيادة المخاطر التي تنطوي عليها استخدامات البنك، وضرورة الوفاء بالمعايير الرقابية تقتضي زيادة حجم الملكية لمقابلة الزيادة في المخاطر، نخص ذكرا خطر عدم الانتظام في السداد أو إمكانية عدم الوفاء.[1]

– مستحقات البنوك:

بزيادة حجم القروض المتعثرة على مستوى بنك ما تتدهور جدارته الائتمانية من جانب الائتمان المحتاج له من قبل البنوك الأخرى التي تصبح متشددة عند طلب مثل هذه التسهيلات.

–الودائع:

البنك الذي يحوز رصيدا من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه، ويخسر قدرا من معاملاته معهم وبديهي أن تتوالى السحوبات لتلك الودائع من مختلف القطاعات والشرائح وتتراجع عمليات الإيداع سواء كان بالعملة المحلية أو الأجنبية ذات الحساسية الأكثر لمثل هذه المعاملات.

– الأصول السائلة:

إن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك أو انخفاضها يقود لا محالة إلى أزمة سيولة، كما أن تراجع دور البنك في دعم عملائه المتعثرين وإصلاح الخلل بهياكلهم التمويلية من جانب ومن جانب آخر تضاؤل قدرته الإقراضية وفقدانه استقراره وسمعته لدى زبائنه.

–القروض والسلفيات:

يفقد البنك جزءا من موارده وربحه وهو يمثل خسائر حقيقية تضعف من قدراته الإقراضية ومنه الأثر على حصته السوقية الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان، فيتدنى أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة.

ب– الآثار الأخرى للقروض المتعثرة على البنك المانح لائتمان:

– الأموال المجمدة في الديون المتعثرة ليست في متناول المؤسسة المصرفية لاستثمارها؛[2]

– زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل هذه الديون؛

– سوء توزيع الموارد للمؤسسة المصرفية؛

– الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه الديون،مما ينعكس سلبا على إنتاجيتهم؛

– دفع الديون المتعثرة بنسب مرتفعة وأعلى من النسب الاعتيادية؛

2–آثار القروض المتعثرة على العميل المقترض:

ينجم عن القروض المتعثرة جملة من الانعكاسات السلبية على وحدة الأعمال أو العميل المقترض يغذي بعضها البعض في حلقة لولبية، وذلك لحتمية التشابكات الاقتصادية بين قطاعات الأعمال وبين أجزاء وحدات المشروع ذاته وهو ما يمكننا تبيانه في الشكل الموالي بما يعرف بالدائرة الخبيثة للمشروع المتعثر .[3]

[1] رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي، تحاليل، تقنيات**، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص269.

[2] نضال العربيد، **دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية والقانونية، المجلد23، العدد2، قسم المحاسبة،كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،سوريا، 2002،ص285.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص361.

الشكل (03): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع

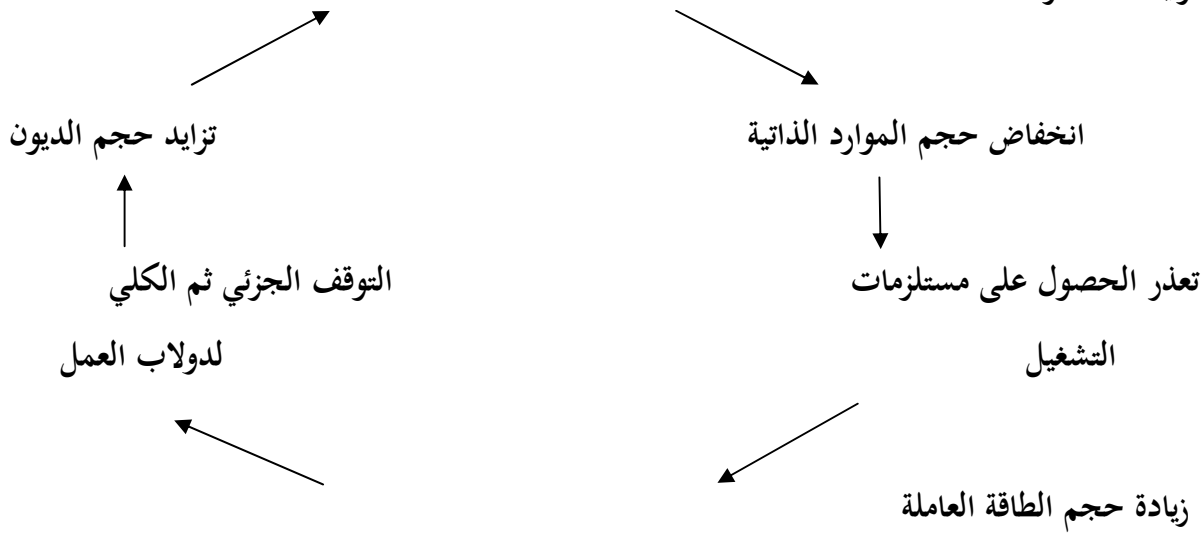

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص.361.

وفقا للشكل أعلاه يمكن تحليل آثار التعثر على مشروع الأعمال على النحو التالي:

- تزايد وتراكم الخسائر المحققة؛
- انخفاض حجم الموارد الذاتية؛
- تعذر الحصول على مستلزمات التشغيل؛
- زيادة حجم الطاقات العاطلة؛
- التوقف الجزئي ثم الكلي لدولاب العمل؛
- وحدات الأعمال غير المتعثرة تكون ذات قدرة تنافسية أعلى من الوحدات المتعثرة؛

ثانيا: آثار القروض المتعثرة على المستوى الكلي

1-الآثار على الإنتاج الكلي:

إن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدنية المتعثرة وخروجها على نحو تدريبي من حلبة الإنتاج يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات أي انخفاضه على بعض المنتجات، زيادة على هذا الوضع يساهم في تبديد جانب من الثروة القومية.[1]

2-العمالة:

تفشي حالات التعثر وانتقالها بين عديد المشاريع والقطاعات الاقتصادية، تؤدي إلى ظهور البطالة التي تخلق حالة من اللاتوازن الاقتصادي وتكون أكثر تهديدا للأمن الاجتماعي.[2]

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**،دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص274.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014، ص67.

3-التضخم:

يؤدي التضخم إلى اختلال العلاقة ما بين الطلب الكلي الفعلي وما يقابله من عرض سلعي أي ارتفاع الطلب الكلي الفعلي بالنسبة للعرض السلعي، أي انخفاض العرض من السلع و المنتجات بالنسبة للطلب الكلي الفعلي وهي حالة تعثر المشروعات والعملاء.[1]

4-الآثار على إيرادات الموازنة العامة:

يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، وانخفاض حصيلة الضرائب المحولة للدولة من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة فتتحول هذه المشروعات في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة مؤثرة على الاقتصاد القومي.[2]

5- الآثار على مناخ الاستثمار:

يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشرا لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل.

6- الآثار على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي:

للتعثر آثار على الميزان التجاري، حيث أن الحد من الزيادة في الإنتاج يؤدي إلى الحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه للزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع و الخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقعة كليا أو جزئيا.[3]

---

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، القاهرة، 2004، ص115.

[2] سليمان محمود الابراهيم، **الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة**، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2018، ص47.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص162.

المبحث الثالث: أساليب التعامل مع القروض المتعثرة وآليات معالجتها

بعد تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة تشخيصا مفصلا وبعد تحليل الأسباب وتصنيفها، يمكن تجاوز التعثر من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة لإدارته ومعالجته، وبوجه عام يمكن الإشارة إلى عدد من المخارج لحل مشكلة القروض المتعثرة منها حلول وقائية كالتنبؤ باحتمال حدوث الخطر قبل الكارثة وأخرى علاجية بعد حدوث التعثر.

المطلب الأول: الكشف عن التعثر المصرفي و نماذج التنبؤ به

إن الكشف و التنبؤ بالتعثر المصرفي هو أمر ضروري لتجنب مثل هذه المخاطر التي قد تخرج البنوك من دنيا الأعمال، لذلك يجب على هذه البنوك أن تكون يقظة مستعدة لأي تغيرات ومفاجآت يمكن أن تحدث على المستوى الائتماني لديها، وسنتطرق في هذا المطلب إلى الكشف و نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.

الفرع الأول: الكشف عن التعثر المصرفي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قراءة البيانات المالية باستخدام تقنيات ونسب التحليل المالي خاصة منها الحديثة التي تعتمد على الأساليب الإحصائية.

أولا: التحليل المالي

التحليل المالي هو عملية توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة، ومعالجة هذه البيانات لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[1]

ومن أهم أهدافه:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركز المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- تحديد نسبة المخاطر المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط اقتصادي؛

1-أدوات التحليل المالي:

يمكن تقسيم أدوات التحليل المالي للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل إلى:

أ- التحليل الرأسي (العمودي):

يتضمن التحليل الرأسي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، ففي جانب الأصول في قائمة المركز المالي قد يتم نسبة أصل معين إلى مجموع الأصول، أما في قامة الدخل فيتم نسبة أي عنصر إلى رقم صافي المبيعات للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى ودلالة النسب المستخرجة عند القيام بهذا التحليل إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس معين، وهذا المعيار قد يكون بنفس النسبة في السنوات السابقة أو قد يتم مقارنة النسبة بمعدل النسبة لكل الشركات التي تعمل بنفس الصناعة.[2]

---

[1] انتصار سليماني،**التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية – تطوير النماذج حسب خصوصية البيئة الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة1،الجزائر، 2016، ص.34-35.

[2] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2013،ص59.

ب– التحليل الأفقي:

يقصد به دراسة المركز المالي للعميل في نقاط زمنية معينة بهدف التعرف على التغير المطلق والنسبي في بنود القوائم المالية سواء من ناحية مصادر الأموال أو استخداماتها وبنود الإيرادات والمصروفات، ويتم إعادة اعتبار بنود قائمة مالية معينة كأرقام قياسية تقاس استنادا إليها التغيرات التي حدثت في القوائم المالية والمؤثرة على نشاط الشركة والأخرى المتصلة بالنمو، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتلافي صفة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي وبناء على هذا الأسلوب يتم المقارنة بين البنود لسنوات مختلفة ويسمى بتحليل الاتجاه أو تحليل السلاسل الزمنية، لذا بموجب هذا الأسلوب يتم توضيح اتجاه البند خلال السنوات المختلفة والتي تمت مقارنتها،وبناء على هذا الأسلوب تكون هناك سنة نعتبرها سنة الأساس، التي تساعد في تحليل اتجاه البنود وبالتالي المقارنة مع الشركات الأخرى.

إن أهمية هذا النوع من التحليل المالي بالنسبة للقائم بالتحليل تكمن في مساعدته على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية، وبيان اتجاه كل بند منها بالزيادة أو النقصان ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب.[1]

ج– التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليه الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية الشركة و فيما يلي أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تحليل القوائم المالية :

– نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والأقرب للسيولة من اجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وتتمثل في:[2]

– نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة: وتسمى أيضا بنسبة السيولة العادية ويستفاد منها في معرفة مدة قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته، وتكشف عن مقدار تغطية الموجودات المتداولة وكلما كانت النسبة عالية تدل على أن سيولة الشركة عالية.

– نسبة السيولة السريعة= (الأصول الجارية– المخزون)/ الخصوم المتداولة: تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بسرعة دون الحاجة إلى استخدام مخزونها السلعي.

– نسبة السيولة النقدية= خزينة الأصول/ الخصوم المتداولة:

تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام المتاحات النقدية التي بحوزتها.

– نسب النشاط:

يطلق عليها أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول وتقيس مدى كفاءتها في استخدام أموالها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق اكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح وتتمثل هذه النسب في:[3]

– معدل دوران الحسابات المدينة= صافي المبيعات الآجلة/ معدل رصيد الحسابات المدينة: يعبر هذا المعدل عن السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة.

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص59.

[2] Christophe Thibierge, **analyse financière**, Edition vubert, Paris, France, 2011, P.71

[3] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص316- 326.

– معدل دوران الحسابات الدائنة= صافي المشتريات الآجلة/معدل رصيد الحسابات الدائنة: هذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها لذلك فأي انحراف في المعادلة يجب أن يعطى عناية كافية.

–معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات/ متوسط المخزون: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى شركة وكلما زادت هذه النسبة كانت مؤشر إيجابي على إدارة المبيعات.

– معدل دوران مجموع الأصول= صافي الإرادات/ مجموع الأصول: تقيس هذه النسبة مدى استغلال جميع الموجودات بأنواعها في توليد الإيرادات ويمكن القول بأنه إذا كان هذا المعدل مرتفع فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لها.[1]

– معدل دوران الأصول الثابتة= الإيرادات/ الأصول الثابتة: توضح هذه النسبة كمية المبيعات الناتجة عن استخدام الموجودات الثابتة وارتفاع هذه النسبة يعني شدة استغلال الشركة لأصولها الثابتة، وانخفاضها يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة.

– معدل دوران الأصول المتداولة= الإيرادات/ الأصول المتداولة: تقيس هذه النسبة مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد الإيرادات، حيث كلما ارتفع كلما كانت هناك كفاءة.

– معدل دوران صافي رأس المال العامل= الإيرادات/ صافي رأس المال العامل: كلما زادت هذه النسبة كانت دليلا على كفاءة إدارة رأس المال العامل و العكس.

–نسب الربحية:

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المنشأة في النهاية.[2]

–هامش صافي الربح= الأرباح القابلة للتوزيع/ المبيعات: تساعد على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية.

–معدل العائد على إجمالي الأصول= الأرباح القابلة للتوزيع/ إجمالي الأصول: تشير إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة.

– نسب المديونية= إجمالي المطلوبات/ إجمالي الأصول: تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى مساهمة الديون في تمويل أصول الشركة بحيث أنها كلما زادت دل ذلك على زيادة اعتماد إدارة الشركة على الدين في تمويل أصولها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر في الهيكل التمويلي للشركة.[3]

– النسب السوقية:

تعتبر هذه النسب ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم وللمستثمرين و لمحللي الأوراق المالية ومن أهم هذه النسب ما يلي:[4]

– سعر السهم للربح= السعر السوقي للسهم/ العائد المحقق للسهم: تشير هذه النسبة إلى ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل تحقيق ربح.

–عائد السهم العادي=(صافي الربح بعد الضريبة– توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية.

---

[1] Block, Hirt, **foundation of financial management**, Edition michael Junior, Eighth edition,New York,1997, p.49.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال**، الدار الجامعية الحديثة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص55-56.

[3] حسن سليمان محمد أبو عودة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين – دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية –**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص47.

[4] Ross and other, **corporate finance**, Edition Mc Graw Hill, fifth edition, 1999, p61.

الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بالتعثر كأداة للوقاية منه

يعتبر التعثر المصرفي وكيفية التنبؤ به قبل حدوثه من المواضيع الهامة التي تشغل الباحثين والمحللين الماليين، حيث توصلت الدراسات التي حاولت البحث في البنود المالية لميزانيات الشركات و البنوك إلى نماذج لوضع حل لكيفية التنبؤ بالتعثر المصرفي، وفيما يلي سنتطرق لأهم تلك النماذج:

1- نموذج (Beaver 1966):

قام هذا الباحث بإجراء دراسة هامة في مجال التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، حيث أجريت على عينة من 79 شركة فاشلة و79 شركة غير فاشلة متماثلة في مجمع الأصول و نوع الصناعة وذلك خلال الفترة (1954-1964)، وغالبية هذه الشركات تعمل في مجال التصنيع، واستخدم بيفر 30 نسبة مالية صنفها في 6 مجموعات وهي:[1]

- التدفق النقدي؛
- صافي الربح؛
- الالتزامات إلى مجموع الأصول؛
- الأصول السائلة إلى مجموع الأصول؛
- الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة؛
- معدل الدوران؛

ثم قام باختبار نسبة واحدة من كل مجموعة لتحليلها مستخدما في ذلك نموذج الانحدار البسيط فتوصل إلى أنه يمكن التنبؤ بالتعثر قبل 5 سنوات من حدوثه باستخدام النسب التالية:

- التدفق النقدي إلى إجمالي المطلوبات؛
- صافي الربح إلى إجمالي الأصول؛
- إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول؛

وقام سنة 1968 بمتابعة دراسته فحلل 14 نسبة مالية وتوصل إلى النتائج التالية:[2]

- النسب المالية التي تقيس الأصول غير السائلة هي الأفضل من نسب الأصول السائلة في قدرتها على التنبؤ بالفشل في المدى الطويل و القصير؛
- أفضل نسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بالفشل المالي هما نسبة التدفق النقدي إلى مجموع المطلوبات ونسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول؛
- تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة؛
- بعض نسب الأصول السائلة أفضل من نسب الأصول المتداولة مثل نسبة الأصول السريعة ونسبة صافي رأس المال العامل؛
- نسبة النقدية أفضل من نسبة الأصول المتداولة ونسبة الأصول السريعة من حيث مقدرتها على التنبؤ بالفشل المالي؛

[1] هلا بسام عبد الله الغصين، **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات – دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة –**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003، ص.54-55.

[2] Altman, **Periodicals of oncorporate financial distress and bank ruptcy**, John Weley and Sons, 1999, p.541

2- نموذج (Altman 1968):

تم تقدير هذا النموذج بنفس الفكرة التي وضعها Beaverفي المقارنة بين الشركات الفاشلة و الغير فاشلة من حيث طبيعة النشاط وحجم الأصول المتقاربة، كما تميز باستعمال نموذج إحصائي أكثر تعقيدا يطلق عليه نموذج عوامل التمييز بين المجموعات وهو نموذج يسمح باستخدام مجموعة المتغيرات المستقلة معا للوقوف على مدى قدرتها على التنبؤ، وقد غطت الدراسة عينة من 33 شركة مختارة عشوائيا من الشركات التي أعلن إفلاسها بين عامي (1946-1965)، وتمت صياغة النموذج باستخدام 22 نسبة مالية واعتبرت هذه النسب كمتغيرات مستقلة مؤثرة على متغير الفشل فأخضعت للتحليل التمييزي واستطاع من خلاله أن يميز بين الشركات التي تعاني من مخاطر الإفلاس والشركات ذات وضعية مالية جيدة، وذلك من خلال تطبيق 5 نسب مالية تشكل نموذجا يسمىZ-score على 5 متغيرات مستقلة تمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغير تابع يرمز له بالرمز Z، ومنه فان النموذج الذي يمكن من التنبؤ باحتمالية فشل الشركات يكون وفق الصيغة التالية:[1]

$$Z= 0.012\ x_1 + 0.0014\ x_2 + 0.033\ x_3 + 0.006\ x_4 + 0.010\ x_5$$

حيث:

الجدول رقم(02): نموذج (Altman)للنسب المالية

المتغير	النسبة
Z	مؤشر الاستمرارية أو الفشل
x_1	صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول
x_2	رصيد الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول
x_3	ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول
x_4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات
x_5	المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: مصطفى الطويطي، المرجع نفسه، ص50-51.

[1] مصطفى طويطي، **دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 50.

[2] بلعزوز بن علي، عون الله سعاد، ، مرجع سابق، ص175.

تحليل النتائج:[2]

$Z<1.8$: فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي والمحتمل إفلاسها.

$1.81<Z<2.99$: فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها.

$Z>2.99$:فئة الشركات الناجحة و القادرة على الاستمرار.

3- نموذج(1977 Tisshow and Taffler):

تمت دراسة هذا النموذج سنة 1977 بهدف تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بتعثر الشركات البريطانية، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 شركة صناعية مستمرة في عملها و46 شركة أخرى أعلنت إفلاسها، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج 8 نسب مالية تم اعتماد أربعة منها فقط وفقا للمعادلة التالية:[1]

$$Z= 0.53\ x_1 + 0.13\ x_2 + 0.18\ x_3 + 0.16\ x_4$$

حيث:

الجدول رقم(03): نموذج (Tisshow and Taffler) للنسب المالية

المتغير	النسبة
Z	مؤشر الاستمرارية او الفشل
x_1	الأرباح قبل الضرائب/ المطلوبات المتداولة
x_2	الأصول المتداولة/ مجموع المطلوبات
x_3	المطلوبات المتداولة / مجموع الأصول
x_4	فترة التمويل الذاتي

المصدر:فهمي مصطفى الشيخ،المرجع نفسه، ص 87.

تحليل النتائج:

$Z>0.3$: شركات ناجحة أو قادرة على الاستمرارية.

$Z<0.2$: شركات مهددة بخطر الإفلاس.

[1] فهمي مصطفى الشيخ،**التحليل المالي**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ص87.

– نموذج (Springate 1982):

استخدم هذا الباحث الكندي أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار 4 نسب مالية حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين 20 منشأة ناجحة و 20 منشأة فاشلة، وتمت صياغة النموذج وفق المعادلة التالية:[1]

$$Z= 1.03\ x_1 + 3.07\ x_2 + 0.66\ x_3 + 0.4\ x_4$$

حيث:

الجدول (04): نموذج (Springate) للنسب المالية

المتغير	النسبة
Z	مؤشر الاستمرارية أو الفشل
x_1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول الملموسة
x_2	الأرباح قبل الفوائد أو الضرائب/ الأصول الملموسة
x_3	الأرباح قبل الضرائب/ المطلوبات المتداولة
x_4	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الملموسة

المصدر:جهاد حمدي إسماعيل مطر،المرجع نفسه، ص 81.

تحليل النتائج:

$Z>0.862$: سلامة المركز المالي للمنشأة.

$Z<0.862$: المنشأة مهددة بخطر الإفلاس.

[1] جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية –**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص80.

5- نموذج(Kida 1981):

يعد نموذج كيدا من النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي، اعتمد على 5 مؤشرات مالية تشمل كل الأداء التشغيلي في المنشآت وهي تمثل متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع **Z**، وتتمثل صيغة النموذج كالآتي:[1]

$$Z= 1.042\ x_1 + 0.42\ x_2 - 0.461\ x_3 - 0.463\ x_4 + 0.271\ x_5$$

حيث:

الجدول رقم (05): نموذج(Kida)للنسب المالية

المتغير	النسبة
Z	مؤشر الاستمرارية او الفشل
x_1	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/ اجمالي الموجودات
x_2	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات
x_3	الأصول السائلة/ المطلوبات المتبادلة
x_4	المبيعات/ إجمالي الأصول
x_5	النقدية/ إجمالي الأصول

Source: **khalid al khtib, ahmed al bzour, référence précédent, p.208,**

تحليل النتائج:[2]

Z>0: المشروع في حالة أمان من الفشل والتعثر.

Z<0: المشروع مهدد بالفشل.

[1] khalid al khtib, ahmed al bzour, référence précédent, **predicting corporate bankruptcy of jordnianlisted company using altman and kida models**, international jouranal of business and management, vol 6, no 3, 2011, p.208.

[2] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان **الاستثمار والتمويل في فلسطينيين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، 8-9 ماي 2005، ص17.

6- نموذج (Sherrod 1987):

تتمثل ميزة هذا النموذج في تحديد العلاقة بين درجة مخاطر القروض من جهة ونوعية المخاطر من جهة ثانية وذلك كأساس لتسعير القروض، ومن ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة القروض في البنك وبالتالي فإن هذا النموذج عبارة عن تقويم أو ترتيب مخاطر الائتمان المتصلة بالقروض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية التي يرفقها بطلب الحصول على القرض وذلك بالاعتماد على معايير أو مؤشرات كمية تتمثل في مجموعة من النسب المالية، ومنه فإن هذا النظام يقوم في تصميمه على 5 فئات رئيسية كل فئة تمثل نسبة مالية مقرونة بوزن نسبي محدد، أما مجموع هذه الأوزان فيمثل مؤشر المخاطرة الذي بموجبه يتم تصنيف مخاطرة العميل طالب القرض، فيتم صياغة هذا النموذج وفقا للمعادلة التالية:[1]

$$Z= 17\ x_1 + 9\ x_2 + 3.5\ x_3 + 20\ x_4 + 1.2\ x_5 + 0.1\ x_6$$

حيث

الجدول رقم (06): نموذج (Sherrod) للنسب المالية

المتغير	النسبة
Z	مؤشر الاستمرارية أو الفشل
x_1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول
x_2	الأصول المتداولة/ مجموع الأصول
x_3	صافي حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم
x_4	صافي الربح قبل الضريبة/ مجموع الخصوم
x_5	مجموع الأصول/ مجموع الديون
x_6	صافي حقوق المساهمين/ مجموع الأصول الثابتة

المصدر:نجار حياة، المرجع نفسه،ص 146-147.

تحليل النتائج:[2]

الفئة الأولى: $Z \geq 25$ المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

الفئة الثاني: $20 \leq Z < 25$ احتمال قليل لتعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس.

الفئة الثالثة: $5 \leq Z < 20$ يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

الفئة الرابعة: $-5 \leq Z < 5$ المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

الفئة الخامسة: $Z \leq -5$ المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس.

[1] **نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، – دراسة حالة البنوك التجارية العمومية الجزائرية –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص146-147.**

[2] عزت هاني أبو شهاب، **مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2018، ص 55.

7- نموذج (Schirata 2002):

قام بتطوير النموذج للتنبؤ بنجاح أو تعثر الشركات حاله كحال النماذج السابقة المتطرق إليها، فاعتماد على دراسة عينة من الشركات اليابانية تضم 10457 شركة مفلسة و 30421 شركة غير مفلسة، استعمل في دراسته 72 مؤشرا ماليا خلص إلى نموذج يسمى ب (SAF 2002) وفسر 77.2% من حالات الإفلاس، والمعادلة التي تحدده هي:[1]

$$SAF2002= 0.0104\ x_1 + 0.268\ x_2 - 0.0661\ x_3 - 0.0237\ x_4$$

حيث:

الجدول رقم (07): نموذج(Schirata) للنسب المالية

المتغير	النسبة
x_1	الأرباح المحتجزة/ مجموع الموجودات
x_2	صافي الدخل قبل الضريبة/ مجموع الموجودات
x_3	معدل دوران المخزون
x_4	مصروف الفائدة/ المبيعات

المصدر: وليد ناجي الحيالي، المرجع نفسه، ص 262.

تحليل النتائج:

$Z> 0.26$: المؤسسة معرضة للتعثر.

المطلب الثاني: أساليب التعامل مع القروض المتعثرة

يتم التعامل مع القروض المتعثرة وفق ما يلي:

أولا: تعويم العميل

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إل ثلاث سنوات، كما قد تتضمن هذه العملية إما جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معها لتمكنه في المستقبل من إعادة نشاطه واستعادة قدرته على سداد دينه المتعثر.[2]

ثانيا: انتشال العميل

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات وذلك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، والتي تتناول الجوانب التالية:[2]

1- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع؛

2- إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابة اللازمة بشكل متكامل وهذا يؤدي إلى فرض نظام رقابة ومراجعة داخلية دقيقة مع توفر البيانات والمعلومات السليمة التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة في وقتها المناسب؛

[1] وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 262.

[2] عبد الحميد صديق عبد البر، **أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا**، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 485، يناير 2007، ص152-154.

3- إعادة دراسة العمالة ومواصفتها ويمكن الاستغناء عن الفائض منها أو إعطاء معاش مبكر لتخفيض عبئ المرتبات والأجور، أو وقف الحوافز والأجور الإضافية بشكل مؤقت؛

ثالثا: إنعاش العميل

تمثل أهم المراحل، وهي مجموعة من الإجراءات التي يتم بموجبها تحويل العمل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر.

يتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية، يعتبر هذا القرار من أخطر القرارات المصرفية لأنه يضاعف خسارة البنك للقرض الأصلي إضافة إلى التمويل الإضافي في حالة فشل العميل.[1]

رابعا: إعادة جدولة القرض المتعثر

يقصد بإعادة جدولة الدين منح تيسيرات للعميل وإعطائه فرصة لتحسين أوضاعه وإعادة تنظيم أعماله يتم بمقتضاها سداد مديونية المشروع في شكل أقساط محددة على فترة زمنية أطول يتفق عليها عند الجدولة مع منح المشروع فترة سماح مناسبة يعفى من خلالها من سداد ديونه وأعباء المديونية، بحيث يتمكن من خلال هذه الفترة من تحقيق إيرادات مناسبة تكفي لسداد ديونه وأعبائه. وبهذا يكون هدف البنك من جدولة القروض المتعثرة هو مساندة المشروع المتعثر وحتى لا يفقد جزء أو كل أموال مودعيه التي أقرضها لهذا العميل.[2]

خامسا: رسملة القروض المتعثرة

يعني المساهمة بقيمة المديونية أو بقدر منها في رأسمال الشركة المتعثرة، ويكون عادة بالنسبة للشركة الكبيرة التي تواجه أسباب تعثرها إلى الحاجة لزيادة رأسمالها لمواجهة ما عليها من ديون. [3]

وتعتبر رسملة القروض من الحلول ذات الايجابيات الكثيرة بالنسب للمديونيات المتعثرة:

1- تحسين الهيكل التمويلي للمشروع؛

2- تخفيف أعباء القروض وفوائدها؛

3- عدم التمادي في السير في الإجراءات القانونية توفيرا للوقت والجهد؛

سادسا: تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة

على البنك في سبيل استرداد قروض المتعثرة أن يضحي بجزء من أرباحه بالتخلي عن العوائد التي حصل عليها من العميل أو التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا، ولا شك أن هذا التخلي يساعد البنك في الوصول إلى تسوية ودية مع العميل ويكون ذلك في أحد الصور التالية: [4]

- إعفاء المقترض من كل أو بعض العوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل في مقابل سداد العميل لكل الدين المتبقي دفعة واحدة؛
- التخلي عن كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل مقابل سداد العميل المتعثر لجزء من المديونية المستحقة عليه دفعة واحدة وتأجيل سداد الباقي على أقسام بعوائد؛
- إعفاء العميل المتعثر من كل أو بعض العوائد التي احتسبت عليه مقابل سداد باقي المديونية على أقساط بدون عوائد؛

[1] فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص 99.

[2] سامح طلعت غراب، **معايير قياس وعلاج التعثر المالي**، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 2009، ص 100.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص128.

[4] محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص 443.

سابعا: شراء بعض أصول العميل سدادا للمديونية

هذه الحالة خاصة بالعملاء الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية تمكنهم من سداد المديونية، فقد يجد البنك نفسه مضطرا في نهاية الأمر بشراء عقارات مدينيه سداد لديونهم مع مراعاة أن يتم التصرف فيها إما باستغلالها، وإما بإعادة بيعها خلال المدة التي يحددها قانون البنوك، أو أن يحصل على إذن من البنك المركزي باستمرار ملكيته لها إلى أن يجد مشتري مناسب لتلك العقارات، ويتوقف هذا الحل على وضعية العميل وقدرته المالية وكذا على قدرة البنك على إعادة تسييل تلك الأصول.[1]

ثامنا: دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى

يعتبر دمج المشروع المتعثر أحد البدائل لمعالجة القروض المصرفية المتعثرة، خاصة إذا ما كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال ومن ثم اندماجه مع المشروعات الأخرى مماثلة يجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير الذي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية في السوق المحلي والأسواق الدولية، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها: [2]

- ابتلاع الوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية؛
- امتصاص العمليات والعملاء والأنشطة؛
- المزج الفوري وتشكيل كيان واحد؛

تاسعا: المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية

1- التوريق:

أو كما يصطلح عليه التسنيد يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة، مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم، سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تسنيد إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين. [3]

2- التسليف بضمان أوراق مالية :

يعد من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت بسبب حيازته لهذه الأوراق المالية في خزائنه حيث تمكنه في حالة توقف الديون عن السداد من التصرف وتسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عمليات الائتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان بغض النظر عن المركز المالي للزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة. [4]

عاشرا: إعدام الدين

يوجد بعض الديون لعملاء متوقفين تماما عن السداد من سنين طويلة ولم تسفر الإجراءات القانونية والمحاولات الودية عن أية نتائج ايجابية لتحصيلها، فضلا عن عدم وجود أية ضمانات يمكن تسييلها أو أية أملاك ثابتة أو منقولة يمكن التنفيذ عليها لسداد دين البنك

[1] بن مداني صديقة، مرجع سابق، ص59-60.

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص289.

[3] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 237-238.

[4] محمد الموافق أحمد عبد السلام، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجة والمحلية)**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 150.

ولذا يمكن التوصية لدى جهة الاختصاص بالبنك بإعدامها مع استمرار الإجراءات القانونية والمتابعة حتى يمكن إرجاع حقوق البنك، هذا على أن يراعى عدم إخطار العملاء بقرار إعدام مديونياتهم.[1]

إحدى عشر: مرحلة المعالجة القانونية

هناك بعض الحالات قد تتعثر المفاوضات بين الطرفين ويختلفان في الاتفاق وتتأزم الأمور ولذا وجب أخذ طريق القضاء، وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها:[2]

1- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك؛

2- رفع قضية بالمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل يعامل السجن؛

3- رفع قضايا الإفلاس بالمسندات المناسبة من سندات أذنية وكمبيالات؛

4- تبليغ جهاز المدعي الاشتراكي الذي يقوم بدور ايجابي محافظة على ودائع العملاء والذي ينتهي به الأمر إلى المحكمة التأديبية العليا التي قد تصدر قرار بمنع العميل من السفر ومنعه بالتصرف في الأموال له ولأسرته؛

5- الحجز القضائي على ممتلكات العميل واستصدار أمر أداء، وذلك للعمل على التصريح للبنك ببيع ما تحت يده من ضمانات، وكذا التي ليست تحت يد البنك أو ما لدى المدين تحت يد الغير؛

6- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهنا عقاريا؛

ويمكن توضيح إجراءات البنك فيما يخص القروض المتعثرة، وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(04) : أساليب معالجة القروض المتعثرة

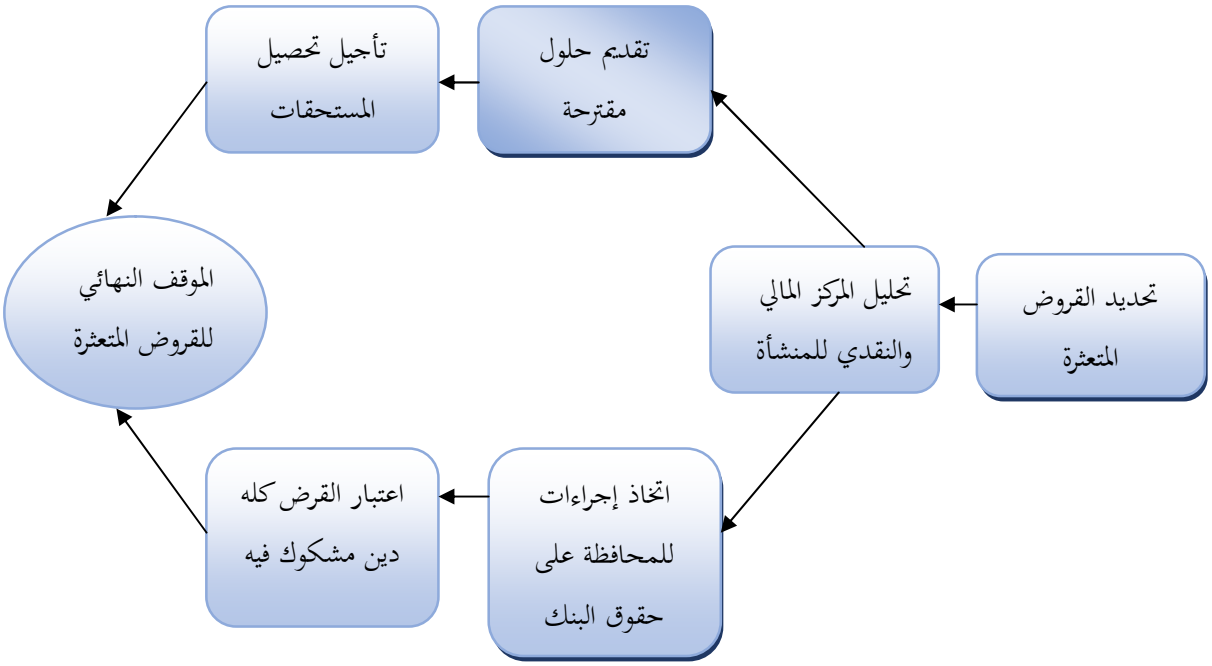

المصدر: عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 290.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص131.

[2] أحمد صلاح خيري، **الديون المتعثرة الجوانب القانونية التي يتعين الأخذ بها في حالة معالجة الديون المتعثرة**، البرامج التدريبية، المعهد المصرفي، 2005، ص87.

المطلب الثالث: معالجة القروض المتعثرة والحلول المقترحة لها:

هناك العديد من الطرق لمعالجة القروض المتعثرة أهمها:

الفرع الأول:معالجة القروض المصرفية وفق لجنة بازل

أولا: تعريف لجنة بازل

تعرف أنها اللجنة التي تأسست سنة 1974 وتكونت من الدول الصناعية الكبرى العشرةG10، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS)* بمدينة بازل السويسرية، وقد حدث ذلك بعدما تفاقمت أزمة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج دولة الأم، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها.[1]

1- الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الأولى:

بعد سلسلة من الاجتماعات توصلت اللجنة إلى إعداد تقريرها الأول الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والذي عرف باتفاقية بازل الأولى وذلك في جوان 1988، حيث ركز هذا الاتفاق على الجوانب التالية:[2]

-إن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لبنك ما مرتبط بصيغة المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها وفقا لتركيبة أصوله، فكلما زادت مخاطر الائتمان كلما زاد رأس المال المطلوب؛

-أن حقوق ملكية المساهمين تعتبر أكثر أنواع رأس المال أهمية، ولذلك فإن كل بنك يتوقع أن يعمل بحد أدنى من حقوق الملكية على أساس مقدار مخاطر الائتمان؛

-أن النسبة المئوية الدنيا لرأس المال المطلوب زادت إلى 8% لإجمالي رأس المال؛

2- الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية:

رغم الايجابيات التي أنجزت عن اتفاقية بازل الأولى إلا أنه كان نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ سنة 1999ّ إلى غاية 2006، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل الثانية مع بداية عام 2007 وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة على ثلاثة أسس وهي: [3]

-طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل، الائتمان؛

-ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة لأي أن يكون للبنك الخاضع لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛

---

*BIS : بنك تسويات الدول هي مؤسسة مالية دولية مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى التعاون النفدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية: يقوم بنك التسويات الدولية من خلال اجتماعاته استضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم. كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات الدولية يقع في بازل، سويسرا، وله مكاتب تمثيلية في هونغ كونغ ومدينة مكسيكو.

[1] طه عبد العظيم محمد، **الإصلاح المصرفي- البنوك الإسلامية والتقليدية- في ضوء مقررات بازل3**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، ص212.

[2] سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)**، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 68.

[3] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي**، مؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013، ص 4- 5.

-نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، أي يجب على كل بنك الإفصاح عن رأس ماله ومدى تعرضه للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملائه ودائنوه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر؛

الشكل رقم(05): الدعائم الأساسية لبازل الثانية

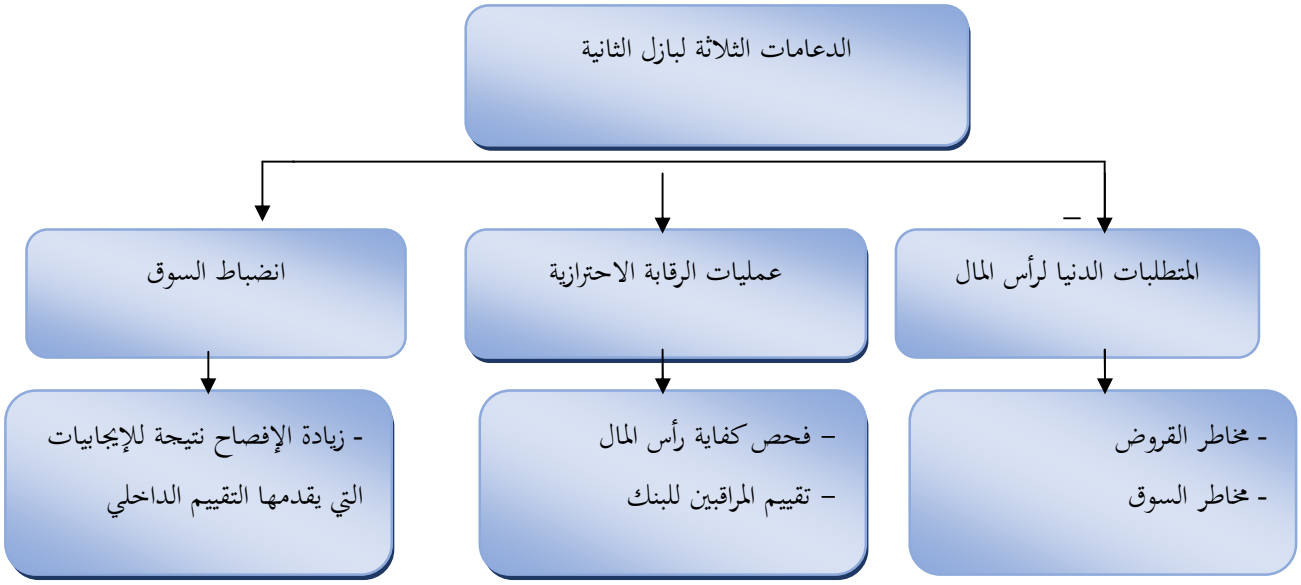

Source: Hennie van greuning, Sonja brajovic, Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Edition ESKA, Première edition, 2004,p.4.

أ- الدعامة الأولى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تعرف الدعامة الأولى إلى ضمان أن عملية تحديد وقياس متطلبات رأس البنوك تمثل صورة صادقة للمخاطر التي تواجهها،وقد تم التعبير عن نسبة كفاية رأس مال حسب اتفاقية بازل الثانية بالصيغة التالية:[1]

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر تشغيلية+ مخاطر السوق+ مخاطر}} > 8\%$$

ب- الدعامة الثانية الفحص الرقابي لكفاية رأس المال

ترتكز عملية المراجعة الرقابية لكفاية رأس المال على أربع مبادئ أساسية، هي: [2]

1-يتعين أن يكون لدى البنوك عملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها وإستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس أموالها؛

2-يتعين على المراقبين القيان بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية؛

[1] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص28.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3**، طبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013، ص291.

3-يتعين على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على تحقيق مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني، وأن تكون لديهم القدرة على مطالبة البنوك بحيازة رأس المال ما يزيد عن الحد الأدنى؛

4-يتعين على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر البنك، ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك، إن لم تتم المحافظة على رأس لمال أو إعادته لحالته السابقة؛

ج- انضباط السوق :

ارتأت لجنة بازل تشجيع انضباط السوق من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق البنكية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر التي تواجهها، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، فإلزام البنوك الإفصاح على مناهجها وأساليبها الداخلية في التصنيف الائتماني يكفل أن ضباطك السوق الذي سيعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية وخصوصا في مجال إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار البنكي. [1]

ثانيا: مقررات بازل الثانية في علاج التعثر

حتى تتحقق الفعالية الكاملة من تطبيق معايير إدارة العملية الائتمانية التي جاءت بها اتفاقية بازل الثانية لابد من تطبيقها في إطار جملة من المبادئ أهمها: [2]

1-ضبط عمل البنوك وفقا لمعايير سليمة ومحددة بدقة عند منح الائتمان، لابد أن تتصف هذه المعايير تحديد الغرض من منح الائتمان، هيكله، مصدر السداد وظروف المقترض؛

2- وضع حدود ائتمانية عامة على مستوى المقترضين وإستراتيجية واضحة لأسس المرافقة على أي ائتمان جديد، أو تعديل الإئتمانات القائمة أو تجديدها؛

3-التحفظ في تحديد التسهيلات الائتمانية القائمة والتحديد الدقيق لمدى كفاية المخصصات والاحتياطات المناسبة لذلك النوع الائتمان؛

4-استخدام وتطوير نظام تقييم المخاطر الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية، بما يتماشى مع طبيعة، حجم وتعقيد أنشطة البنك؛

5-تبني نظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن من قياس المخاطر الائتمانية، ومراقبة جودة عمليات الائتمان سواء الفردية أو المحفظة الاجتماعية؛

ثالثا: مقررات بازل الثالثة في علاج التعثر

دفعت الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم بين سنتي 2007-2008، وكذا تعثر العديد من كبار المصارف العالمية إلى إعادة النظر في كافة الجوانب المتعلقة بالقوانين والقواعد المصرفية التي تضمنتها بازل(02) وبعد موافقة الدول العشرين بتاريخ 2010/09/12 على مقترحات اللجنة التي أطلق عليها بازل (03) حدد آجال التطبيق من سنة 2012 حتى سنة 2019 ويصيب الهدف الأساسي لهذه المقررات على تحسين قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة الصدمات الناشئة على الضغط المالي أي كان مصدره وكانت مقررات بازل (03) أكثر تشددا من مقررات بازل (02)، وكانت أهم أهدافها:[3]

-تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحسين نوعية وبنية قاعدة رأس المال والسيولة في المؤسسات المالية؛

-تعزيز صلابة المصارف في حالة نشوب أزمات مالية جديدة ؛

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، طبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 109-110.

[3] armand de savi zelenski, **Le risque de crédit nouveau enjeu bancaire**, 2 an édition, France, 2003, p 175.

أ- تعديلات مقررات بازل 03:

يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

-رفع الحد الأدنى لرأس المال الممتاز والذي يتكون من أسهم عادية + أرباح محتجزة، 2% من الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى 4% في عام 2015 أي بزيادة 2%مما كانت في بازل 2% ؛

- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي إلى 6% بعدما كانت 2% في بازل 02 ؛

- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0و 2,5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى م مصادر التمويل المستقرة وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والوقوع في التعثر؛

-إلغاء احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛

-تطبيق نسبة الرافعة المالية La verage Ratio والحد الأدنى 3% والتي يتم حسابها:

$$LR = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{الموجودات خارج الميزانية + إجمالي الموجودات}} > \%\ 3$$

وتم تطبيقها بداية من عام 2013 حتى بداية 2017 وتم إجراء التعديلات بناء على النتائج في عام 2018.

- ضرورة تحقيق الاستقرار المالي من خلال الملائمة بين أجال الأصول وأجال الخصوم، ولتحقيق ذلك اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين لمراقبة سيولة المصارف هما: [2]

✓ **نسبة المدى القصير (نسبة تغطية السيولة):**

حيث تهدف هذه السيولة إلى دعم السيولة قصيرة الأجل والتأكد من أن المصرف يمتلك سيولة كافية وعالية الجودة لمواجهة الحالات الطارئة خلال 30 يوم (LIQUIDITY COVERAGE RATIO)

$$LCR = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} > \%100$$

✓ **نسبة المدى الطويل (نسبة صافي التمويل المستقر)**

ينص هذا المعيار على ضرورة احتفاظ المصرف بسيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وذلك من موارد المصرف .

$$NSFR = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} > \%\ 100$$

[1] معهد الدراسات المصرفية ، **بازل 3**،مجلة اضاءات، العدد5، السلسلة الخامسة، الكويت، ديسمبر2012 ص 1.

[2] منذر زمال، **آليات معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري- وكالة 46**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2017، ص 43.

ب- اختبارات الضغط:

زاد اهتمام بازل (03) باختبارات الضغط أو التحمل مع ظهور الأزمة المالية سنة 2008، ويقصد باختبارات الضغط على أنها تقنية جديدة تهدف لاختبارات قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الاستثنائية الغير متوقعة، والتي تقيس القدرة التحملية للمصارف في حال مواجهة أزن=مات مالية مختلفة. بشكل آخر فاختبارات الضغط تحاول الإجابة عن التساؤل "ماذا يحدث إذا...؟ بهدف تقييم آثار بعض الصدمات المفتعلة على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى متانة النظام المالي بشكل خاص، فهذه الطريقة لا تعتمد على دراسة احتمالية حدوث التعثر المالي بل تدرس مباشرة آثاره إن وقع.[1]

ثالثا: استراتيجيات إدارة القروض المتعثرة:

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص، ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة هذه الحالات، وأهم هذه الاستراتيجيات نذكر:

1-إستراتيجية تتعلق بالديون:

يتم العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري والاعتماد على ضمانات كافية،واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، إضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية للتأكد من طبيعة الضمان وذلك من خلال الإشراف الناجح على القروض.

وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي: [2]

- التأكد من استغلال القرض وفق الشروط والضمانات، والغرض الذي منح لأجله؛
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالقرض؛
- مراقبة أداء القرض بعد منحه؛
- وضع نظام لحل المشاكل والصعاب عند حدوثها؛

2-إستراتيجية تتعلق بالعملاء:

أ-إستراتيجية محافظة:

تبدأ بإجراءات مخلصة اتجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جيدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض.[3]

ب- إستراتيجية متشددة:

تقوم بهذه الإستراتيجية إدارة الائتمان للمطالبة الفورية بإفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد اخفي عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقا في معلوماته وأن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله

[1] عبد الله علي القرشي وسعد عبد الكريم النخلاني، **اختبارات الضغط والاستقرار المالي للبنوك**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2019، ص14.

[2] دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة –** ،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص.50

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 184.

مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها. [1]

وبالمقارنة بين الحالتين نجد انه في الحالة الأولى، على البنك أن يمد يد العون للخروج من التعثر، حتى يستطيع البنك أن يحافظ على حقوقه وأن يصلح ما يمكن إصلاحه، كل هذا بالرجوع إلى محتويات ملف الائتمان للعميل، لمعرفة موقف العميل الصحيح من هذه المشكلة، ومساعدته، أما الحالة الثانية أن يكون العميل مراوغا بقصد وبالتالي لا يمكن إنقاذه لأنه لا يعطي بيانات سليمة ودقيقة وعليه يمكن عقابه بما يراه البنك مناسبا.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة القروض المتعثرة

يسعى كل بنك من خلال الاستراتيجيات السابقة الذكر التقليل من مخاطر القروض المتعثرة إلا أن ذلك غير كافي في ظل مواجهة البنك لظروف غير عادية قد تطرأ به، من خلال هذا الفرع نحاول إبراز بعض الحلول الوقائية لظاهرة القروض المتعثرة منها :[2]

-إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة؛

-رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية؛

-التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية؛

-تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقترض وليس لسوء إدارته شؤون المؤسسة؛

دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية؛

-تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة؛

-القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية على سمعة البنك؛

[1] دعاء محمد زايدة، مرجع سابق، ص 51.

[2] براق محمد، بن عمر خالد، مرجع سابق، ص 9.

خلاصة الفصل:

تعد القروض المتعثرة من أهم القضايا المطروحة في الآونة الأخيرة،إذ أنها تحتاج إلى بذل جهد فكري وعملي وذلك لمعالجتها أو الحد منها إن أمكن ذلك.

فهذه الظاهرة تعد من أخطر المشاكل التي قد تواجه البنوك التجارية، فقد تضمن هذا الفصل تحديد مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها وأهم المراحل التي تمر بها هذه القروض فالتعثر ليس نتاج لحظة معينة لكنه يحدث نتيجة مجموعة من الأسباب التي تعود إلى أحد الأطراف الائتمانية سواء المقترض، أو البنك، أو لعوامل خارجية أخرى، كما تضمن هذا الفصل مؤشرات تعثر القروض للاستدلال بها قبل تفاقم المشكلة وبالتالي تمكن من إيجاد حلول قبل تعثر القرض ولهذا الغرض تم استخدام مجموعة من وسائل التحليل المالي للتنبؤ المبكر لهذه المشكلة.

وفي الأخير تم التطرق إلى استراتيجيات معالجة القروض المتعثرة وفق اتفاقيات بازل والحرص على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لعلاج هذه المشكلة ومحاولة تقليلها مستقبلا.

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تتعرض البنوك التجارية لمخاطر مصرفية مختلفة أهمها المخاطر الائتمانية، راجعة لأسباب عديدة تعود إلى المصرف أو عميله والتي تؤدي إلى تعثر القروض، وبالتالي يكون من الضروري على البنوك اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإدارة وضبط هذه المخاطر طبقا لأسس سليمة مع الأخذ بعين الاعتبار كل المؤثرات وذلك بهدف الوصول إلى معالجتها و الحد منها.

وللوقوف على حقيقة إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية واستراتيجيات الحد منها سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية قصد معرفة واقع هذه القروض في البنوك العمومية الجزائرية و بالخصوص في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج ، والتي من أهم واجباتها مراعاة مقاييس الحيطة والحذر في منح الائتمان .

في هذا الفصل سنحاول توضيح استراتيجيات إدارة القروض المتعثرة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، وهي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

المبحث الثاني: واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–خلال الفترة (2015-2019)

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض متعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية و–كالة برج بوعريريج–.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى عرض عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى التطرق إلى أنواع القروض التي يمنحها هذا البنك.

المطلب الأول:عرض عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

سنقوم في هذا المطلب بتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذكر أهم أهدافه و وظائفه

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

نشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمرسوم قرار 206-82 الصادر بتاريخ 13 مارس1982 على شكل شركة مساهمة ويبلغ رأس مالها 33.000.000.000دينارجزائري.[1]

نسبت إليه وظيفة رسمية وهي تمويل المشاريع العمومية و تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية و الحرفية.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تنموية ومتخصصة لها نظام البنك الخارجي وهو وسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الريفي بصفة خاصة، ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة من التوجيهات، ضمنه توجيهات خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك في القطاعات التالية:

-تمويل قطاع الفلاحة بالدرجة الأولى؛

-تمويل برامج التنمية الريفية.

يعتبر البدر (BADR) أول بنك قام باستخدام الرسالة المشفرة "SWIFT" حيث تم الانخراط في هذا النظام في 1991 لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية، وهو البنك الأول من حيث توسع الشبكة، كما انه يستحوذ على 30 %من عمليات التجارة الخارجية.

كما يتبع البنك نظام معلوماتي خاص مطور من طرف مهندس البنك، هو نظام "SYBM" هذا الأخير يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: عرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض الوكالة (696) التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الواقعة بولاية برج بوعريريج.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

تم إنشاء هذه الوكالة في سنة 1983 كامتداد لفروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يقع مقرها في وسط مدينة برج بوعريريج بالضبط في 26 شارع العربي بن مهيدي، يبلغ عدد موظفيها حوالي 36 موظف.

تملك المديرية الجهوية لبرج بوعريريج 3 وكالات فرعية قائمة هي : وكالة برج بوعريريج، وكالة رأس الواد، وكالة مجانة.[2]

والشكل الموالي سيوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

[1] المادة 1 من المرسوم 106/82 المؤرخ في1982.03.13 والمتعلق بإنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

[2]الموقع الرسمي للبنك: www.badr.org.dz بتاريخ 2020/08/03

الشكل رقم (06):الهيكل التنظيمي للبنك

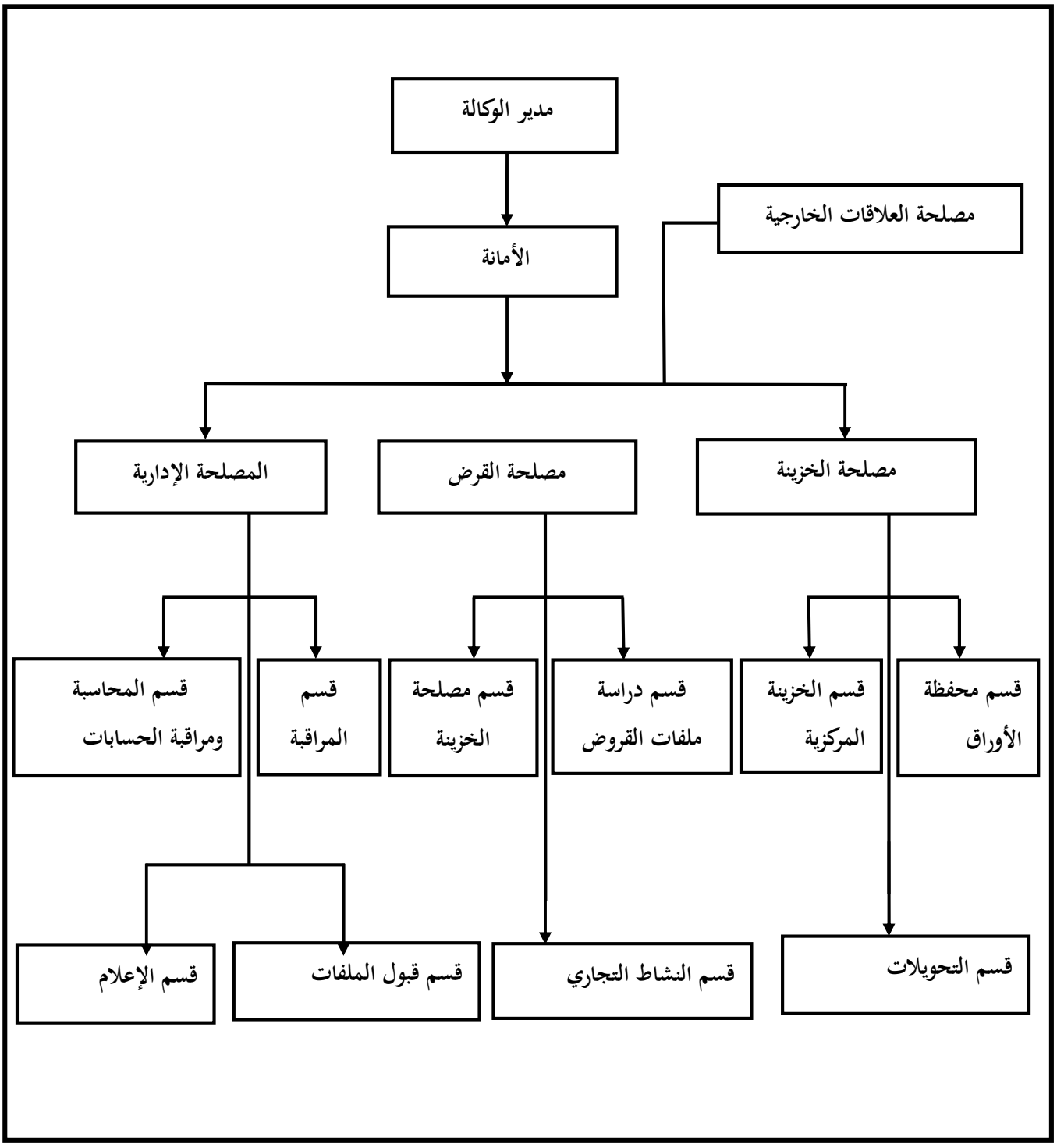

المصدر: معلومات مقدمة من قبل البنك، الوثائق الداخلية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج.

حسب الهيكل التنظيمي للوكالة يمكن عرض المصالح التي تشكلها وأهم الوظائف التي تقوم بها كل مصلحة:

1- مصلحة الخزينة:

هي أكبر المصالح أهمية على مستوى الوكالة بالنسبة للمتعاملين معها، وذلك للخدمات التي تقدمها على مستوى جميع الأقسام التي تضمها، وتنحصر مهمتها الأساسية في استقبال كل الودائع النقدية والتحويلات التي يقوم بها البنك أو لحساب زبائنه مع ضمان تنفيذ كل المدفوعات، وتتمثل في: [1]

- استقبال الشيكات؛
- التأكد من صحة المعلومات المدونة على الشيك؛
- تسجيل العمليات في الحاسوب؛
- تسليم الأموال للزبون واستلامها منه وفقا لطبيعة العملية (السحب والإيداع)؛
- تقييد العمليات في يومية الخزينة؛
- تسهيل عمليات التحويل بين الحسابات الجارية للزبائن؛
- تحصيل الأوراق التجارية؛
- خصم الأوراق التجارية؛
- تسليم الأوراق التجارية للبنك المركزي لإعادة خصمها.

2- مصلحة القرض والاستغلال:

توجد لدى كل وكالة بنكية مصلحة القرض، وهي تعمل تحت وصاية المدير وكل من:

أ- مفتشية الالتزامات: وهي الخلية التي تتكفل بمنح ومتابعة الالتزامات، بالإضافة إلى تلقي الضمانات وتحصيل المستحقات.

ب-المكلف بالزبائن: وهي خلية تقوم بدراسة الملفات وتقييم المخاطر، وتقديم رأي حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.

تقوم هذه المصلحة بالوظائف التالية:

-الاكتتاب في الأوراق المالية؛

- فتح الحسابات الجارية؛
- الدراسة المالية لملفات القروض المقدمة من الزبائن؛
- طلب الضمانات المتعلقة بمنح القروض؛
- متابعة القروض بالإمضاء؛
- تطبيق المخطط المالي المعمول به؛
- مراقبة ملفات الاستثمار والمشاريع المستثمرة للأموال؛
- مراقبة وتحليل الميزانية؛
- حل كل النزاعات القانونية التي قد تحدث بين البنك والمتعاملين معه؛

3- مصلحة العلاقات الخارجية:

وتهتم هذه المصلحة أساسا بتنفيذ كل العمليات مع الخارج والمحققة من أو لحساب زبائن البنك، في إطار القوانين المعتمدة،بحيث تضمن تحويلات الزبائن واستقبال ما يرسل من الخارج لصالحهم.

حيث تقوم هذه المصلحة بما يلي:

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك. **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف**، على الساعة 9:30 ، يوم04 /2020/08.

- تسيير ملفات التصدير والاستيراد؛
- تسيير التحويلات بالعملة الأجنبية؛

4- المصلحة الإدارية:

وتقوم هذه المصلحة بالتسيير الإداري الذي يتمثل في المراقبة اليومية والمستمرة لنشاطات البنك المختلفة كما تقوم بمراقبة ميزانية التسيير.

ثانيا: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج–

1-الأهداف:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية شاملة وكبيرة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، ومن أهم الأهداف المسطرة من كرف إدارة البنك ما يلي:[1]

-تحسين وتطوير الخدمات المقدمة؛

-المحافظة على المركز الأول من حيث الوكالات في الجزائر وبالتالي البقاء ضمن أكبر البنوك في البلاد والحصول على أكبر حصة في السوق؛

-تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

-رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛

توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

2-الوظائف:

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه وهو يعطي امتياز للمهن الريفية بمنحها قروض أسهل، ومن الوظائف الأساسية نجد:

أ-تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بالقطاع؛

ب-تمويل الهياكل والأنشطة الصناعية والحرف التقليدية والحرف الريفية؛

ج-تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقانون ولتنظيمات الجاري العمل بها وهي:

-تطوير الموارد وهذا يفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود؛

-إنشاء خدمات جديدة؛

-تطوير شباكه ومعاملاته النقدية؛

-التقرب الأكثر من المهن الحرة خاصة التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بالطرق الملائمة.

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك. **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض آيت حمودة رؤوف**، على الساعة 10:30، يوم 2020/08/07.

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج

تتمثل القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لزبائنه في ما يلي:

أولا: القروض الكلاسيكية (عادية غير مدعمة)

يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في تمويل الاستثمارات، القروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل، و يرتبط كل نوع بطبيعة الاستثمار ذاته، و هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الفلاحي.[1]

1-**قروض الاستثمار**: و هي تشمل:

2-القروض متوسطة الأجل :توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق سنة و لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة .

3-القروض طويلة الأجل :هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات، مثل الحصول على عقارات كالأراضي و المباني بمختلف استعمالاتها المهنية.

4-قروض الاستغلال : هي القروض قصيرة الأجل والتي توجه لتمويل الأنشطة الفلاحية، إضافة إلى الأنشطة التجارية غير الفلاحية للعملاء المنتمين للبنك قبل سنة 2005.

ثانيا :قرض التحدي:

وهو عبارة على قرض استثماري مدعم جزئيا موجه نحو المشاريع الاستثمارية و تربية المواشي، و المشاريع التي تتم على مستوى أراضي زراعية غير مستغلة سواء كانت مملوكة أو تابعة للقطاع العام، مدته 8 سنوات و تمنح فترة استغلال القرض لمدة 5 سنوات ثم الثلاثة سنوات المتبقية تطبق عليها فائدة بمعدل 5.75%.

ثالثا :القرض الرفيق:

من اجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض الرفيق " في أوت 2008، و تم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008.

القرض "رفيق" يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية في 2012 (بدر مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية)، وهو عبارة عن قرض بدون فائدة يمنح للفلاحين و الموالين لمدة سنة لغرض شراء البذور عادة.

رابعا:قرض الإيجار

هو عبارة عن عملية يقوم بها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار، بهامش ربح قدره 9%.

يمنح قروض لدعم القطاع السياحي خاصة في المناطق الريفية الصحراوية و الشبه صحراوية، و قرض السكن الريفي.

خامسا: القروض بالتوقيع

هي قروض غير مباشرة و تتمثل في:

1-كفالة حسن التنفيذ:و هي التي تقدم للمقاولين في أشغال البناء و التعمير .

2-الضمان الاحتياطي:حيث يقوم البنك بالتأشير على الشيكات التي يدفعها العملاء لمورديهم عند طلبهم ذلك.

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك، **مقابلة مع موظف في مصلحة القروض، بن ناصف صالح**، علي الساعة 11:00، يوم 2020/08/16.

سادسا: القروض العقارية

هي القروض الموجهة لتمويل عمليات بناء سكنات الريفية، بمعدل فائدة 01%.

سابعا: القروض الخاصة

هي القروض الموجهة لدعم و تشغيل الشباب في إطار هياكل الدعم المالي وتتمثل في:

- **ANSEJ**: هي قروض دعم الشباب تقدم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 19 سنة الى 35 سنة، حيث لا يجب ان يتعدى مبلغ القرض 10000000,00 دج، يساهم البنك بنسبة 70% من مجموع الفاتورة أما 29% فتسدده وكالة دعم الشباب ANSEJ و 1 % يسدده الزبون، وفي حالة ما كان المبلغ المطلوب يفوق 15000000,00 فالمساهمة الشخصية تكون 2 %ومساهمة ANSEJ تكون 28% ويسدد في مدة تقدر ب 8 سنوات.
- CNAC: هي قروض خاصة بالبطالين الذين تتراوح أعمارهم من 35 سنة إلى 50 سنة، مع مبلغ لا يفوق 100000000,00 دج، وتكون مساهمة البنك 70**%** من المبلغ الإجمالي والباقي تتحمله وكالة دعم البطالين والزبون بنسبة صغيرة جدا 1**%**أو 2 **%** إذا فاق المبلغ 5000000,00 دج.
- **ANGEM**: هي قروض تقدم تقدم للشباب البطال اللذين تفوق أعمارهم 19 سنة، حيث يجب أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي 1000000,00دج مع مدة تسديد 8 سنوات.

المبحث الثاني: واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2015–2019)

تعتبر ظاهرة القروض المتعثرة أساس المشاكل التي تواجه المصارف والمؤسسات المقترضة والاقتصاد ككل، وتسعى الجزائر كغيرها من الدول جاهدة في التخفيف منها إلا أن هذه الظاهرة لازالت تشهد ارتفاعا محسوسا، ولا زالت تؤرق البنوك الجزائرية بوجه عام والمنظومة المصرفية بشكل خاص.

سيتم في هذا المبحث تشخيص مشكلة القروض لمتعثرة على مستوى البنوك الجزائرية بما فيها العمومية والخاصة، وعلى مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة برج بوعريريج.

المطلب الأول: عرض وتحليل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2015–2019)

إن عملية تحليل وتقييم محفظة القروض في البنوك التجارية العاملة في الجزائر تعتبر من أهم ركائز العمل المصرفي، لأنها تمكن من معرفة نقاط القوة والضعف في نشاطها الائتماني وتحديد قدرة البنوك بما فيها البنوك العمومية والخاصة على إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها والسيطرة عليها في ظل مسؤولياتها في تمويل مشاريع التنمية وضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الثلاثي مما يعرضها أكثر لمخاطر تعثر القروض المصرفية .

فمحاولة تجسيد برامج التنمية التي تقوم بها الجزائر وجب عليها توجيه قدر أكبر من مواردها لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص والذي يشكل تمويله خطرا كبيرا في حالة ما إذا تحول هذا الأخير إلى قروض متعثرة، والجدول الموالي يوضح تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر من 2015 إلى غاية 2019:

الجدول رقم (08): حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2015–2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
القروض المتعثرة	710.8	956.3	1150.6	1283	غير مصرح بها

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

–Rapport annuel de la banque d'algérie de l'année: 2015–2016–2017–2018–2019.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم القروض المتعثرة تجاوز سنة 2015 ما مقداره 710 مليار دج، ثم اتخذ اتجاها تصاعديا في سنة 2016 حيث ارتفعت القروض المتعثرة إلى 956.30مليار دج أي بفارق 113.7 مليار دج، هذا الارتفاع المسجل لا يعكس كفاءة البنوك التجارية في تحصيل ومعالجة قروضها المتعثرة ولا لكفاءتها في إدارة مخاطر الائتمان والتحكم فيها. ولكن يرجع إلى قيام الخزينة العمومية بالتسديد في الموعد المحدد للسندات الصادرة مقابل إعادة شراء الديون غير ناجعة للمؤسسات العمومية وبعض ديون الشركات الخاصة والمزارعين.[1]

ويلاحظ أنه في سنة 2017 تم تسجيل ارتفاع حجم القروض المتعثرة حيث قدرت ب 1150.6 مليار دج أي بزيادة تقدر ب194.3 مليار دج مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع إلى حجم القروض الممنوحة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والموجهة غالبا للقطاع الخاص وخاصة وكالات دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ,ANGEM,CNAC).

[1] **Rapport annuel de la banque d'algérie de l'année: 2015–2016–2017–2018–2019**

والشكل التالي يوضح حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2015-2018):

الشكل رقم (07): حجم القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2015-2018)

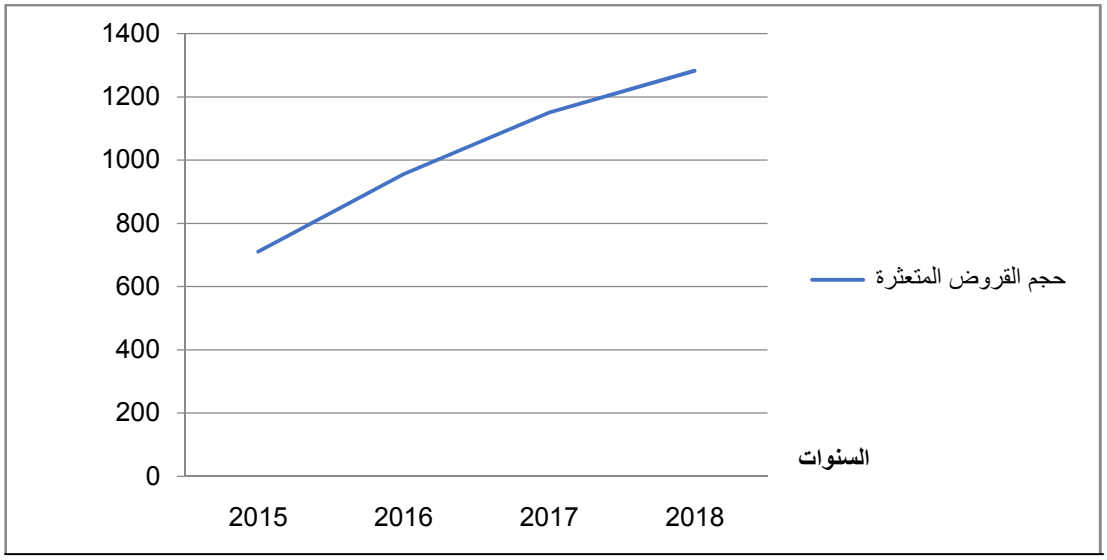

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (08)

1-نسبة تعثر القروض المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019/2015):

من خلال معرفة حجم القروض المصرفية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري، سنقوم في الجدول التالي بتبيان نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المصرفية خلال الفترة (2015-2019).

الجدول رقم (09): نسبة تعثر القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2015)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019 (الثلاثي الأخير غير مصرح به
إجمالي القروض المصرفية	7275.6	7910	8877.9	10102	94436.4
إجمالي القروض المتعثرة	710.8	965.3	1150.6	1283	غير مصرح بها
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض المصرفية	%9.77	%12.09	%13	%12.70	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-Rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année: 2015-2016-2017-2018-2019.

-http://www.la banque mondial, org/ indicateurs- Algérie

يتضح من خلال الجدول أن نسبة القروض المتعثرة في وتيرة تصاعدية بشكل عام حيث بلغت نسبتها في سنة 2015 أكثر من 9% وواصلت ارتفاعها طيلة السنوات اللاحقة، إلى أن وصلت إلى 12.09% و 13% في سنة 2016و2017 على التوالي، ويعود ذلك إلى الأسباب المذكورة آنفا، بينما سجلت في سنة 2018 انخفاضا طفيفا بالرغم من ارتفاع حجم القروض المتعثرة حيث قدرت ب 13% وهذا راجع إلى الارتفاع في حجم القروض الكلية بشكل ساهم في تخفيض حدة تأثير ارتفاع حجم القروض المصرفية المتعثرة.ويمكن ترجمة الجدول أعلاه إلى الشكل التالي:

الشكل رقم(08): نسبة تعثر القروض المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2015)

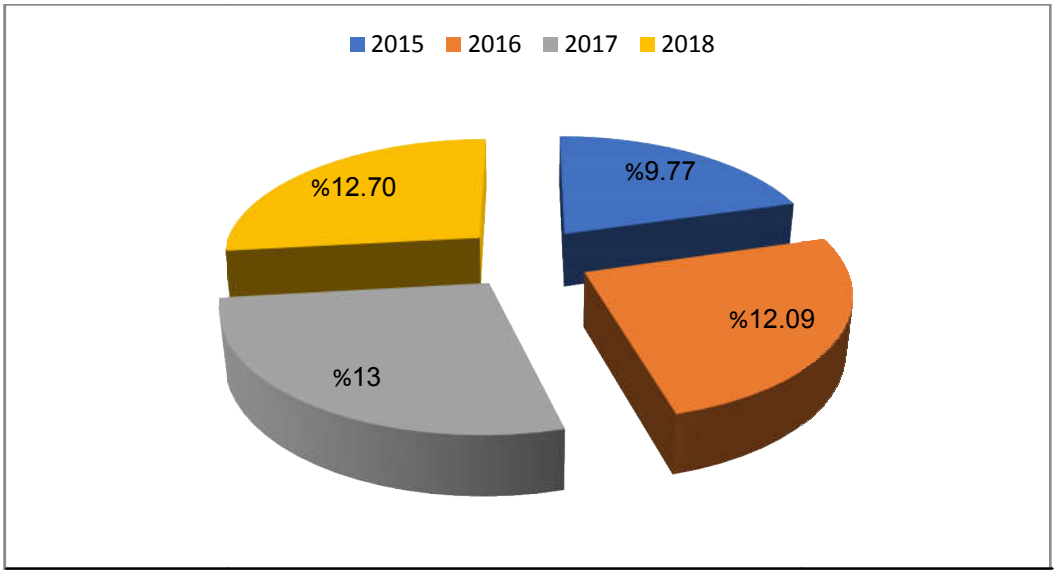

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09).

المطلب الثاني: عرض وتحليل القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج – خلال الفترة(2017/2015).

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية لمشكلة تعثر القروض التي يمنحها، وفيما يلي سنحاول عرض تطور نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2015 إلى 2017 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي القروض المصرفية	157.7	172.3	206.2
القروض المتعثرة	5.13	28.06	45
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	%3.2	%16	%21

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من البنك، مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة رؤوف،على الساعة 9:30، يوم 2020/08/18.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة القروض المتعثرة من 3.2% سنة 2015 لتصل سنة 2016 إلى 16% حيث بلغت نسبة الارتفاع 12.8% وهذا راجع إلى طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل مما يجعله غير قادر على التحكم فيه، وبالتالي تأخر دخول فوائد البنك المتوقعة، بينما واصلت نسبة التعثر في التزايد سنة 2017 لتصل إلى 21% أي بفارق 5% وذلك بسبب كثرة تمويل المشاريع التي تتميز بمخاطر مرتفعة منها دعم وتشغيل الشباب.

الشكل رقم(09): نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

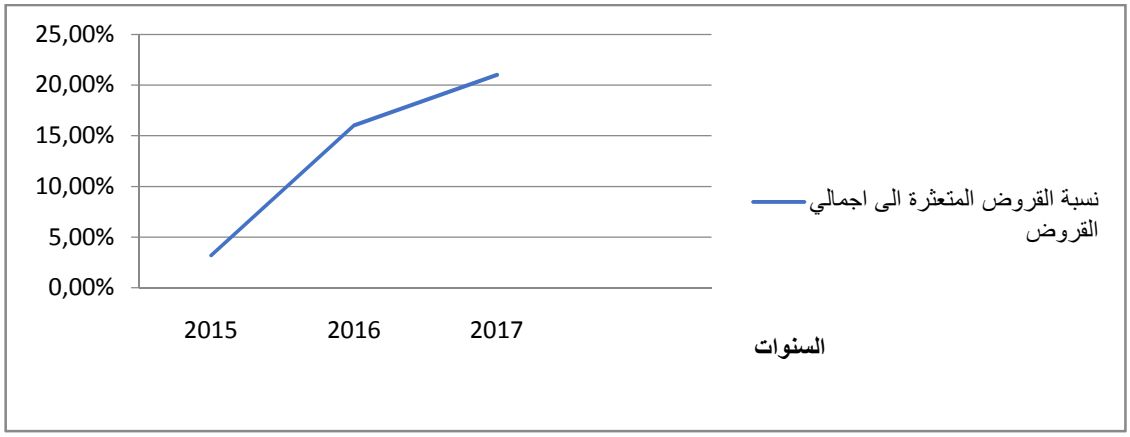

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

المطلب الثالث: إجمالي القروض المتعثرة الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج– بدعم الوكالات (ANSEJ–CNAC–ANGEM) خلال الفترة (2017/2015).

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

الجدول التالي يوضح القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

جدول رقم(11):القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015).

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
القروض الإجمالية الممنوحة من قبل البنك	157.7	172.3	206.2
القروض الإجمالية الممنوحة لـ م ص م	10.5737850	12.7674300	80.3098050
النسبة	%6.705	%7.410	24.63%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من قبل البنك، مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف،على الساعة 9:30، يوم 2020/08/18.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة القروض الممنوحة لـ م ص م تشهد ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة (2015، 2017) حيث في سنة 2015 تجاوزت نسبة هذه القروض 6.705%من إجمالي القروض الممنوحة في البنك وفي سنة 2016 تجاوزت نسبتها 7.41% من إجمالي القروض الممنوحة في البنك وفي سنة 2017 وصلت إلى24.63 %من إجمالي القروض ويعود السبب إلى:[1]

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك،**مقابلة مع رئيس مصلحة القروض،آيت حمودة عبد الرؤوف**،على الساعة 9:30، يوم 2020/08/19.

– تشجيع الدولة لإنشاء مثل هذه المؤسسات حيث تعتبر عنصر أساسي في دعم التنمية الاقتصادية، تشجيع مناصب الشغل ودعم تشغيل الشباب،ومحاولة ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.

ويوضح الشكل التالي ترجمة للجدول السابق:

الشكل رقم (10): القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

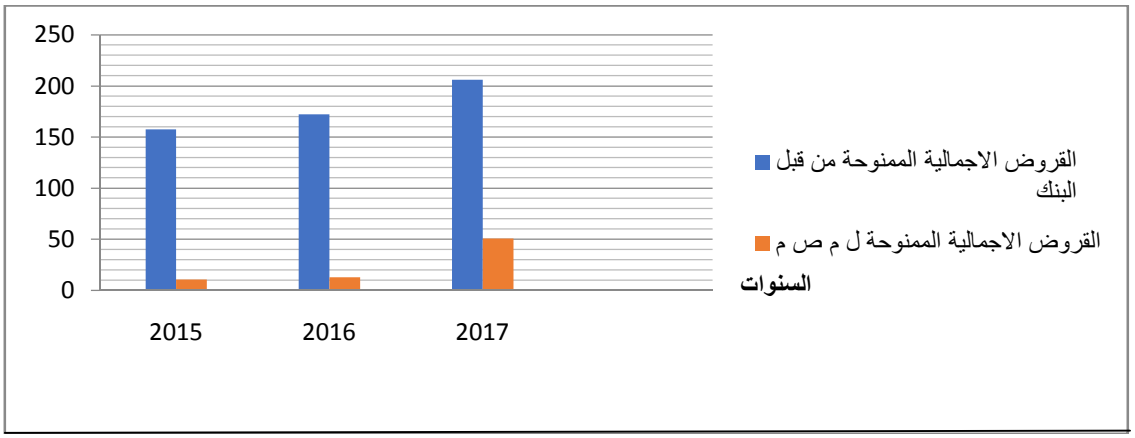

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(11).

والشكل التالي يوضح نسبة القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة برج بوعريريج:

الشكل رقم (11): نسبة القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

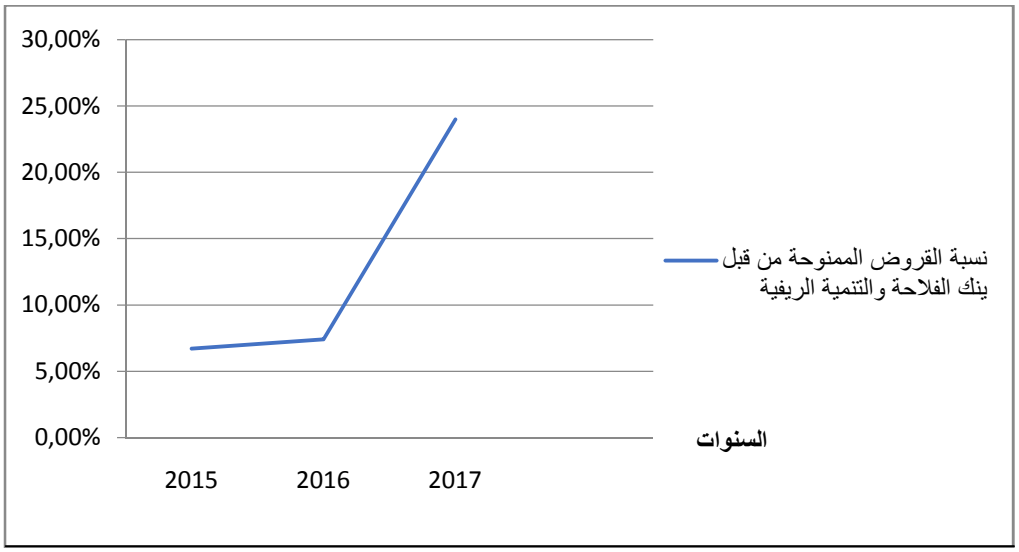

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(11).

ثانيا:القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار دعم الوكالات خلال الفترة (2015/ 2017)

يمكن توضيح عدد القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار مختلف هياكل الدعم في الجدول التالي:

جدول رقم(12):القروض المقدمة من طرف البنك في إطار دعم الوكالات خلال الفترة (2015/2017)

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
ANSEJ	3.91	4.05	15
CNAC	6.6	8.74	35.4
ANGEM	/	/	0.02045000

المصدر:معلومات مقدمة من قبل البنك، مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف،على الساعة 9:30، يوم 2020/08/19

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة القروض المصغرة الممنوحة في فترة (2015، 2017) يتزايد ليصل في سنة 2017 إلى 15مليار بالنسبة لANSEJ و 35.4 قرض بالنسبة لCNAC و يرجع السبب إلى أن الرسم على القيمة المضافة قبل سنة 2015 كان يتحملها البنك.

و من خلال المعلومات المقدمة من قبل البنك فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) تشهد انخفاض شديد لنسبة القروض الممنوحة من طرف هذه الأخيرة وهذا راجع لمحدودية التعامل معها حيث تخص أساسا فئة النساء و قيمة القرض الذي لا يتجاوز 1 مليار.

الشكل رقم (12): القروض المقدمة من طرف البنك في إطار دعم الوكالات خلال الفترة(2015/2017)

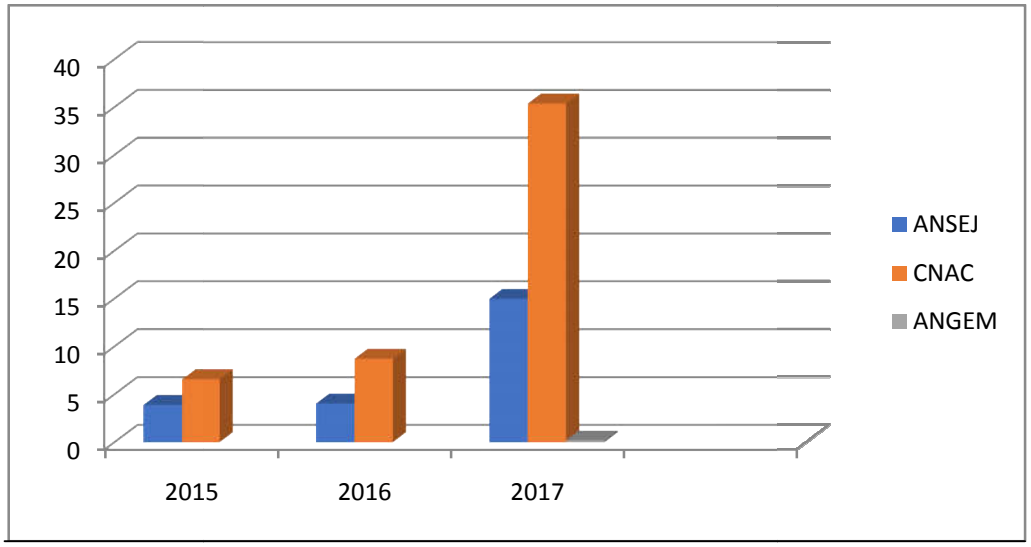

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(12).

ثالثا:إجمالي القروض المصغرة المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015): يمكن تلخيص عدد القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجدول التالي:

جدول رقم(13): إجمالي القروض المصغرة المتعثرة– وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
القروض الاجمالية المتعثرة	5.13	28.06	45
القروض المصغرة المتعثرة	1.5903	16.836	29.5
النسبة	%31	%60	%65

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من قبل البنك، مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبدالرؤوف،على الساعة 11:00، يوم 2020/08/19

بالنظر لمعطيات الجدول نلاحظ أن نسبة القروض المصغرة المتعثرة تتزايد عام بعد عام حيث في الفترة (2015، 2017) بلغت نسبة القروض المصغرة المتعثرة 65% من إجمالي القروض المتعثرة في البنك و هذا راجع إلى:[1]

– وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من المصادر الخارجية،وفي دراسات ميدانية حديثة قام بها البنك تبين أن 50% من المستجوبين يرجعون السبب الرئيسي لتعثر القروض الى استخدام العميل للقرض في غير الغرض الذي منح من اجله. والشكل التالي يوضح إجمالي القروض المصغرة المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج :

الشكل رقم (13): إجمالي القروض المصغرة المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة برج بوعريريج– خلال الفترة (2017/2015)

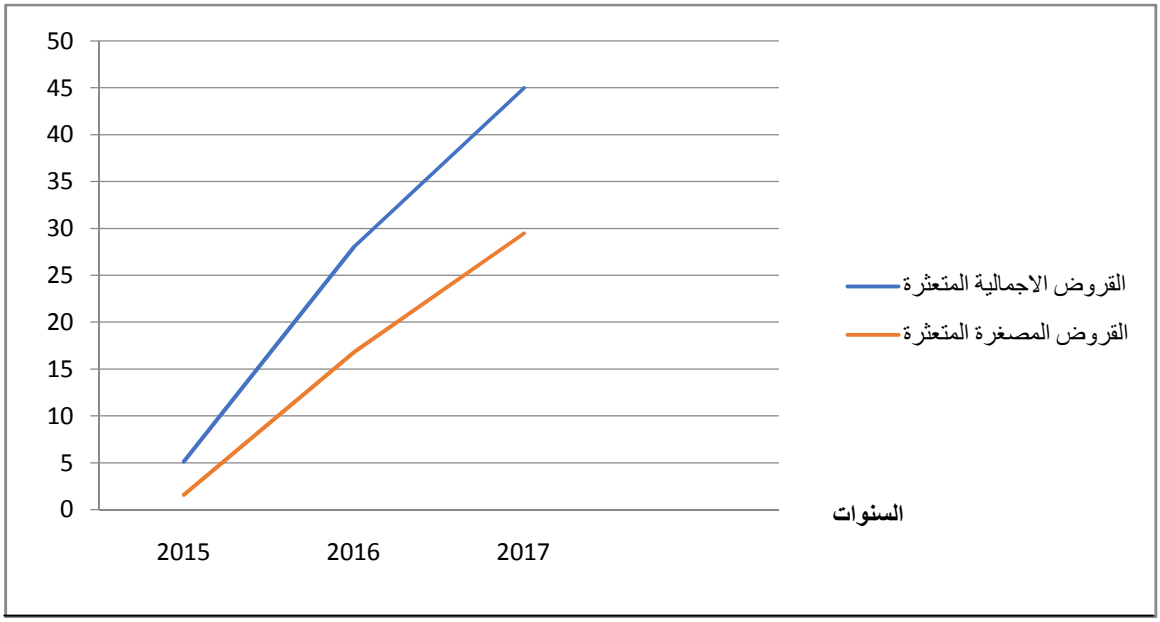

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13).

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك، **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض،آيت حمودة عبد الرؤوف**،على الساعة 11:00، يوم 2020/08/19.

والشكل التالي هو توضيح لنسبة التعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج :

الشكل رقم(14):نسبة التعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج – خلال الفترة(2017/2015)

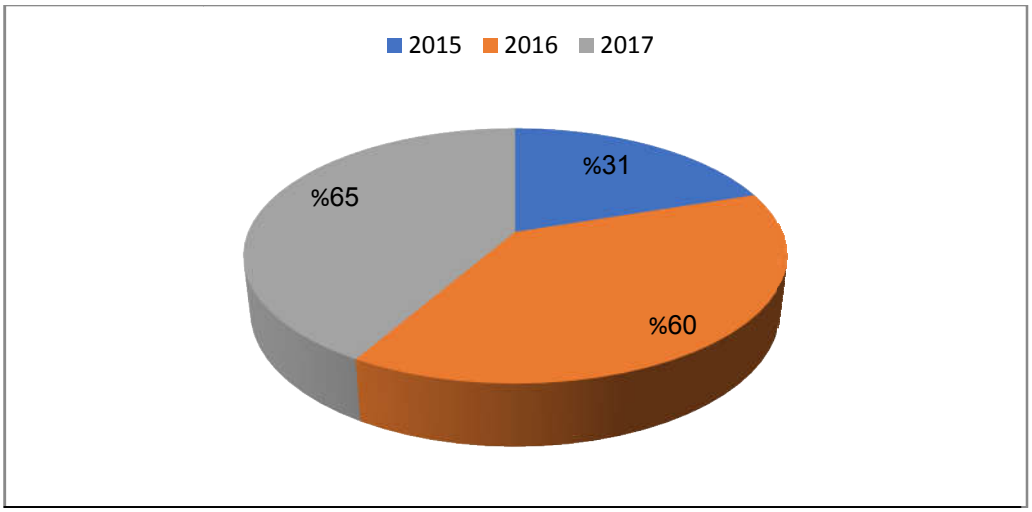

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13).

رابعا: القروض المتعثرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مختلف هياكل الدعم المالي خلال الفترة (2017/2015):

يمكن تلخيص عدد القروض المتعثرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مختلف هياكل الدعم المالي في الجدول التالي:

جدول رقم(14):القروض المتعثرة الممنوحة لـ م ص م في إطار دعم الوكالات خلال الفترة (2017/2015)

(الوحدة:مليار دج)

السنوات	2015	2016	2017
CNAC	**0.955232**	**9.6495865**	**15..564732**
ANSEJ	**0.7791**	**7.2512423**	**14.0285914**
ANGEM	**00**	**00**	**00**

المصدر: من إعداد الطالبتين على معلومات مقدمة من قبل البنك،مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف، على الساعة 09:30 يوم2020/08/20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة القروض المتعثرة الممنوحة في إطار هياكل الدعم خلال الفترة (2015،2017) في تزايد مستمر حيث أن في سنة 2015 كانت قيمة القروض المتعثرة لا تتجاوز 0.9 مليار فقط بالنسبة لـCNAC و 0.77 مليار بالنسبة لـ ANSEJ لتصل الى ذروتها في سنة 2017 حيث تصل إلى 15.56 مليار بالنسبة لـCNAC و 14.02 مليار بالنسبة لـANSEJ. حيث أن المبالغ المتعثرة كانت معتبرة مقارنة بإجمالي المبالغ الممنوحة.

و بالتالي فقلة المتابعة و المراقبة لها من أحد أسباب تعثرها كون أن الهدف الرئيسي من منح هذه القروض هو خلق مناصب شغل التخفيض من حدة البطالة.

أما بالنسبة لـANGEM يعود سبب انعدام وجود القروض المتعثرة الممنوحة من طرف هذه الأخيرة إلى صغر حجم القروض الممنوحة من طرف هذه الوكالة و التي لا تتعدى 1 مليار، و قلة عددها كحد أقصى 5 قروض.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض متعثر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة برج بوعريريج–

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج مجموعة كبيرة من القروض على مدار السنة بعضها يكون ناجح و البعض الآخر يتعثر لذلك خصصنا هذا المبحث لعرض ودراسة هذا النوع من القروض.

المطلب الاول: خطوات منح قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج قروض عبر عدة مراحل و خطوات تتمثل في.[1]

أولا: الدراسة الأولية لملف طلب الحصول على القرض:

يتم في هذه المرحلة فحص الملف المقدم من العميل للتأكد من جميع الوثائق المطلوبة، ويجب أن يكون موقعا من طرف العميل ويحتوي على:

1–المعلومات الطبيعية للمستثمر الفلاحي x:و تتمثل في

أ–اسم و لقب وعمر و عنوان العميل؛

ب– طبيعة التأهيل :زراعة شخصية؛

2– المعلومات المعنوية للمستثمر الفلاحي x:و تتمثل في

أ–اسم و عنوان الشركة ؛

ب– المقر الاجتماعي و الصفة القانونية ؛

ج– نوع النشاط المراد تمويله بالقرض المطلوب؛

د– رقم الحساب و اسم المسير .

هـ– المبلغ المرغوب الحصول عليه.

و– مدة القرض المرغوب الحصول عليه

ثانيا:تكوين الملف الإداري والقانوني للقرض الاستثماري الفلاحي: وتتمثل في

1–طلب خطي للاستفادة من القرض؛

2– نسخة من السجل التجاري للنشاط المراد تمويله بالقرض المطلوب ؛

3– نسخة من الوضعية القانونية إذا كان الشخص معنويا ؛

4– نسخة من عقد الملكية أو الإيجار لمحل النشاط المراد تمويله ؛

5– بطاقة التعريف و عقد الازدياد؛

ثالثا:الملف المالي والمحاسبي:

يجب أن يحتوي على الميزانيتين الماليتين الأخيرتين حيث:

1–فيما يخص الشركات ذات مسؤولية المحدودة والشركات المساهمة يجب أن ترفق بتقرير محافظ الحسابات؛

2–من اجل هذه الشركات يجب أن تكون هذه الميزانيات ممضية من طرف محاسب معتمد؛

3–الميزانية الافتتاحية والتقديرية؛

4–جدول حساب النتائج الخاص بالثلاثة سنوات الأخيرة بالنسبة للشركات قيد النشاط.

رابعا:تكوين الملف الجبائي والشبه الجبائي:

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك، ، **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف**، على الساعة 11:00، يوم 2020/08/20.

ويحتوي على:[1]

1-بطاقة جبائية تحمل الرقم الجبائي تستخرج من مصلحة الضرائب؛

2- بطاقة شبه جبائية تحمل الرقم الجبائي الكامل تستخرج من المصالح التالية:

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الإجراء(CASNOS)، الصندوق الوطني للتأمين على الحوادث الناجمة عن الكوارث الطبيعية (CACOBAT) ؛

3-نسخة من تسديد المستحقات الجبائية سارية المفعول؛

4-نسخة من تسديد المستحقات شبه الجبائية سارية المفعول؛

خامسا:تقديم الضمانات: ويمكن حصر الضمانات التي يطلبها البنك محل الدراسة في:

1-الضمانات الشخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم بها الأشخاص والذي بموجبه يتعهدون بتسديد المدين في حالة عدم الوفاء بالتزاماته، ويتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ونميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

أ- الكفالة: يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين إذا لم يفي بالتزاماته ونظرا لأهميتها ينبغي أن تكون واضحة في كل جوانبها (موضوع الضمان، الشخص المدين، حدود الالتزام).

ب-الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه بتسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

2- الضمانات الحقيقية:

يرتكز هذا النوع من الضمانات على الأصول أي الممتلكات (السلع، التجهيزات، والعقارات...)، يصعب تحديدها يقدمها المقترض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه ويجب أن يحرر هذا العقد على ورقة رسمية تبين جميع شروط هذه العملية ومن بين هذه الضمانات:

أ-الرهن الحيازي: هو عقد يقدم بموجبه الدائن عقار ليضمن الوفاء بدينه وذلك ما يسمى بعقد الرهن الحيازي العقاري وينقسم إلى:

- ✓ رهن المحل التجاري
- ✓ رهن المعدات والأدوات؛
- ✓ رهن وسائل النقل؛
- ✓ رهن ورقة مالية؛

[1]معلومات مقدمة من قبل البنك. ، **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف**،على الساعة 11:00، يوم 2020/08/20.

المطلب الثاني:دراسة ملف منح قرض متعثر

تقدمت المؤسسة X لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج من أجل الحصول على قرض استغلال بهدف تمويل شراء وتركيب الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية مع تكليفها بإحضار مجموعة من الوثائق، وتعتبر هذه المؤسسة زبون سبق له التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج وهي معروفة بسداد التزاماتها في مواعيدها.

جدول رقم (15): تقديم المؤسسة x

اسم النشاط	**تركيب الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية**
الطبيعة القانونية	**شخص معنوي**
قطاع النشاط	**صناعي (إنتاج الأجهزة الكهربائية والكهرومنزلية)**
رأس المال	**8200000000 دج**
الموقع	**المنطقة الصناعية طريق برج بوعريريج– المسيلة**
شكل التمويل	**قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
قيمة القرض	**1.50.000.000 دج**
فترة استرداد القرض	**12 شهرا**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 1.

ولقد قام البنك بدراسة ملف القرض الخاص بالمؤسسة x، وطلب منه الوثائق التالية:

أولا: المرحلة الإدارية:

قام البنك في هذه المرحلة ب:

1– طلب تكوين الملف الإداري :يتكون من

- تقديم المؤسسة،
- تقديم نسخة من السجل التجاري (Registre commerce) مصادق عليه من قبل الغرفة التجارية؛
- تقديم فاتورة أولية؛
- تصريح ضريبي للسنة الأخيرة (N-1) مصادق عليه من قبل مصلحة الضرائب؛
- تقديم ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة و جدول حسابات النتائج والميزانية التقديرية للسنة السابقة؛
- مخطط التمويل للسنة الموالية؛
- تقديم العميل وثائق خاصة تتمثل في:

* شهادة الميلاد ؛
* نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
* شهادة الإقامة،
*شهادة عائلية؛

2– الدراسة القانونية والإدارية للملف

يتم في هذه المرحلة التأكد من صحة الوثائق وقانونيتها، ومدى مطابقة المشروع مع القوانين واللوائح بها.

ثانيا: الدراسة المالية للملف

يقوم البنك في هذه المرحلة بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة x بالاعتماد على الميزانيات الفعلية ل 3سنوات الأخيرة و جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى الميزانية التقديرية، وفيما يلي نبرز أهم الجداول المالية التي يعتمد عليها البنك في دراسته المالية:

جدول رقم (16):ملخص ميزانيات المؤسسة x

السنوات / الأصول والخصوم	2014	2015	2016
الاستثمارات	233182888	232942831	219431141
المخزونات	445925232	414870739	386008344
مجموع الأصول	989268321	863079712	1100787497
الأموال الخاصة	131834847	104472977	244589462
الديون	857433473	758606734	856198034
نتيجة الاستغلال	55924853	55516017	190515204
مجموع الخصوم	989268321	863079712	1100787497

المصدر: معلومات مقدمة من قبل البنك،ميزانيات المؤسسة x، ملحق رقم 2. 3. 4.

جدول رقم (17): ملخص جدول حسابات النتائج للمؤسسة x

السنوات	2014	2015	2016
النتيجة العملياتية	40871124	39197841	174270467
النتيجة الصافية	438929	27361869	140116485

المصدر: معلومات مقدمة من قبل البنك،ميزانيات المؤسسة x، ملحق رقم 2. 3. 4.

جدول رقم (18): تطور رقم الأعمال المؤسسة x

السنوات	2014	2015	2016
رقم الأعمال	371987099	144683274	1094497247

المصدر: معلومات مقدمة من قبل البنك،ميزانيات المؤسسة x، ملحق رقم 2. 3. 4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة x حققت رقم أعمال موجب ومتطور على مدار السنوات هذا مايظهر أن المؤسسة x في حالة توازن مالي بمعنى أن الخصوم الغير جارية للمؤسسة x كافية لتغطية أصولها الثابتة أي أنها تمول دورة الاستثمار بدورة الاستغلال، وكذلك أنشطتها التشغيلية تمول بديون قصيرة الأجل وخزينتها في حالة موجبة.

1-النسب المالية المستخدمة في اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة x:

بعد دراسات الميزانيات المالية المحاسبية المفصلة لسنوات 2015، 2016، 2017 سوف يتم حساب بعض النسب المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي من طرف البنك، ومن أهم النسب: السيولة، المديونية والقدرة على التسديد.

الجدول رقم (19): النسب المالية المستخدمة في اتخاذ قرار منح القرض للمؤسسة x

النسب / السنوات	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	2.24	2.57	2.33
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0.56	0.45	1.11
نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة/ أصول ثابتة	2.79	2.65	3.29
نسبة القدرة على السداد = مجموع الأصول /الأصول الثابتة	1.15	1.13	1.28
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.15	0.13	0.28
نسبة المديونية = مجموع الديون /مجموع الأصول	0.86	0.87	0.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة x الملحق رقم 2. 3. 4.

2-تحليل النسب المالية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع النسب مقبولة جدا خلال السنوات الثلاثة، حيث:

- أن المؤسسةx لديها القدرة على سداد ديونها قصيرة الأجل خلال السنوات الثلاث وذلك بالاعتماد على أصولها المتداولة.

- نسبة التمويل الذاتي تدل على أن المؤسسةx غير قادرة على تمويل نفسها ذاتيا أي لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها الثابتة فتبقى النسبة أقل من 1 خلال فترة الدراسة.

- نسبة التمويل الدائم تشير على أن المؤسسةx تعتمد على أموالها الدائمة في تمويل أصولها الثابتة فكانت نتيجتها طيلة فترة الدراسة أكبر من 1.

-أما بخصوص نسبة الاستقلالية المالية والمديونية فتبين أن المؤسسة ليست مستقلة اتجاه دائنيها وتعتمد على الديون بشكل كبير في هيكلها التمويلي.

3-قرار البنك

بعد الدراسة المالية من قبل المكلف بالدراسات المالية على مستوى الوكالة توصل البنك إلى: [1]

- رقم أعمال المؤسسة x ممركز في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج؛
- وفرة في السيولة؛
- القدرة على التسديد جيدة؛
- نشاط المؤسسة x مهم في المنطقة؛

اعتمادا على كل هذه النقاط الإيجابية فإن البنك قرر تمويل المؤسسة x بمبلغ قدره 150000000دج .وطلب من العميل تقديم الضمانات التالية:

أ- الضمانات الحاصرة:

وتتمثل في:

- الرهن قطعة أرض+ البنايات؛
- رهن العتاد الممول ب 9090200000 دج؛
- عقد كفالة شخصية تضامنية للشريك الوحيد؛

[1] وثيقة مقدمة من قبل البنك، بعنوان **اتفاقية القرض** ،ملحق رقم 5. 6.

ب- المحجوزات الحاصرة:

وتتمثل في:

- تأمين على جميع المخاطر مع توكيل باسم البنك + عقد التأمين على الكوارث الطبيعية؛
- الدفع المسبق للفوائد المتعلقة بقروض التشغيل ؛
- الوضعية الجبائية وشبة جبائية الأخيرة سليمة أو مجدولة لأقساط التسديد؛
- اتفاقية القرض؛

* قيمة القرض البنكي: 150000000دج.
* مساهمة الشركاء: 82000000 دج.
* معدل الفائدة المتفق عليه: 6.5% (متغير).

ثالثا: متابعة القرض

بحلول آجال استحقاق القرض لم تتمكن المؤسسة X من دفع اقساطها فتم إبلاغ مسيروها بقيمة الدين العالق في ذمتها بعد فتح حساب انتظار (ح/301) ثم تم تحويله إلى حساب الديون المشكوك فيها (ح/387) وهذا دليل البنك على دخول المؤسسة مرحلة التعثر والجدول التالي هو مثال يبين آخر قسط دفعته المؤسسة X لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم (20): جدول سداد القرض

القسط	الاهتلاك	الاصل	الفوائد	الرسوم	المبلغ الإجمالي
2016/08/31	12950000	12500000	2590000	440300	150000000

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 7.

رابعا: تطبيق بعض نماذج التنبؤ بتعثر القرض الممنوح للمؤسسة x

بعد قيام البنك بتحليل النسب المالية للمؤسسة x وتبين أنه بإمكانه منحها القرض، لابد من التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية لنشاط المؤسسة x لتجنب الوقوع في التعثر المالي مستقبلا، وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب :

1-نموذج (Altman):

تتمثل معادلة نموذج (Altman) كالآتي:

$$Z= 1.2\ x_1 + 1.4\ x_2 + 3.3\ x_3 + 0.6\ x_4 + 0.999\ x_5$$

بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x، يمكن إبراز أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج (Altman) .

الجدول رقم (21): البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (Altman) للمؤسسة x

(الوحدة: دينار جزائري)

صافي رأس المال العامل	156715904
مجموع الأصول	398397117
مجموع حقوق المساهمين	118186951
رصيد الأرباح المحتجزة	6014576
مجموع الديون	232348693
المبيعات	616885910
الربح قبل الفوائد والضرائب	65973717

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x الملحق رقم 8.

يتم احتساب النسب المستخدمة في بناء هذا النموذج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج(Altman)

المتغير	النسب	القيمة النسبية
x_1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.39
x_2	رصيد الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول	0.015
x_3	أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول	0.16
x_4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون	0.50
x_5	المبيعات / مجموع الأصول	1.54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري والميزانية التقديرية للمؤسسة x.

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$Z= 1.2\ (0.39) + 1.4\ (0.015) + 3.3\ (0.16) + 0.6\ (0.50) + 0.999\ (1.54) = 2.85$$

تحليل النتائج:

بما أن قيمة Z محصورة بين 2.99 و 1.81 فإن هذا النوع من المؤسسات يصعب تحديد وضعيتها المالية، وبالتالي حسب هذا النموذج فإنه لا ينصح بمنح القرض للمؤسسة x.

2- نموذج (Tisshow and Taffler)

تتمثل معادلة (Tisshow and Taffler) كالآتي :

$$Z= 0.53\ x_1 + 0.13\ x_2 + 0.18\ x_3 + 0.16\ x_4$$

بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x، يمكن إبراز أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج (Tisshow and Taffler).

الجدول رقم (23): البيانات المالية المستخدمة في نموذج (Tisshow and Taffler)

(الوحدة:دج)

الأرباح قبل الضرائب	37249846
الخصوم المتداولة	15537304
الأصول المتداولة	220114681
مجموع الخصوم	350535644
مجموع الأصول	398397117
الأصول السائلة	110305084
المصاريف التشغيلية المتوقعة	41360840

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x .

يتم احتساب النسب المستخدمة في بناء هذا النموذج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (24):النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج(Tisshow and Taffler)

المتغير	النسب	القيمة النسبية
x_1	الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة	2.39
x_2	الأصول المتداولة / مجموع الخصوم	0.62
x_3	المطلوبات المتداولة / مجموع الأصول	0.03
x_4	فترة التمويل الذاتي	2.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري والميزانية التقديرية للمؤسسة x

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$Z= 0.53\ (2.39) + 0.13\ (0.62) + 0.18\ (0.03) + 0.16\ (\ 2.29\ ) = 1.7$$

تحليل النتائج:

بما أن قيمة Z أكبر من **0.3** فإن المؤسسة x شركة ناجحة أو قادرة على الاستمرارية، وبالتالي فحسب هذا النموذج ينصح بمنح القرض لها.

3- نموذج (Springate)

تتمثل معادلة نموذج (Springate) كالآتي:

$$Z= 1.03\ x_1 + 3.07\ x_2 + 0.66\ x_3 + 0.4x_4$$

بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x، يمكن إبراز أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج(Springate).

الجدول رقم (25): البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (Springate) للمؤسسة x

(الوحدة: دج)

رأس المال العامل	156715904
مجموع الأصول الملموسة	269923002
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	65973717
الأرباح قبل الضرائب	37249846
الخصوم المتداولة	15537304
صافي المبيعات	616885910

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x

يتم احتساب النسب المستخدمة في بناء هذا النموذج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (Springate)

المتغير	النسب	القيمة النسبية
x_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول الملموسة	0.58
x_2	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / الأصول الملموسة	0.24
x_3	الأرباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة	2.4
x_4	صافي المبيعات / مجموع الأصول الملموسة	2.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري والميزانية التقديرية للمؤسسة x

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$Z= 1.03\ (0.58\ )+ 3.07\ (\ 0.24\ )+ 0.66\ (2.4)+0.4(\ 2.29)\ =3.8$$

تحليل النتائج:

بما أن Z أكبر من 0.862 فإن المؤسسة x تتمتع بمركز مالي سليم، فحسب هذا النموذج ينصح بمنح القرض لها.

4- نموذج (kida) :

تتمثل معادلة نموذج (kida) كالآتي:

$$Z= 1.042\ x_1 +0.42\ x_2 -0.461\ x_3 -0.463 + 0.271x_5$$

بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x، يمكن إبراز أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج(kida).

الجدول رقم(27): البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج (kida)للمؤسسة x

(الوحدة:دج)

صافي الربح بعد الضريبة	302172375
إجمالي الموجودات	398397117
إجمالي حقوق الملكية	118186951
مجموع الديون	232348693
الأصول السائلة	110305084
المبيعات	616885910
المطلوبات المتبادلة	15537304

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x.

يتم احتساب النسب المستخدمة في بناء هذا النموذج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج (kida)

المتغير	النسب	القيمة النسبية
x_1	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات	0.075
x_2	إ جمالي حقوق الملكية / مجموع الديون	0.50
x_3	الأصول السائلة / المطلوبات المتبادلة	7.09
x_4	المبيعات / إجمالي الأصول	1.54
x_5	النقدية / إجمالي الأصول	0.27

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري والميزانية التقديرية للمؤسسة x.

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$Z= 1.042\ (0.075)+0.42\ (0.50)-0.461\ (7.09)-0.463\ (1.54) + 0.271(0.27) = -3.6$$

تحليل النتائج:

نلاحظ أن قيمة Z أقل من 0 فإن المشروع مهدد بالفشل وخطر تعثر القرض الممنوح للمؤسسة x مرتفع، فحسب هذا النموذج ينصح بعدم منح القرض.

5-نموذج (Sherrord) :

تتمثل معادلة نموذج(Sherrord) كالآتي:

$$Z = 17\,x_1 + 9\,x_2 + 3.5\,x_3 + 20\,x_4 + 1.2\,x_5 + 0.1\,x_6$$

بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x، يمكن إبراز أهم المتغيرات المستخدمة في نموذج (Sherrord).

الجدول رقم (29): البيانات المالية المستخدمة في بناء نموذج(Sherrord) للمؤسسة x

(الوحدة: دج)

صافي رأس المال العامل	156715904
مجموع الأصول	398397117
مجموع الديون	232348693
صافي حقوق المساهمين	118186951
مجموع الأصول الثابتة	178282436
صافي الربح قبل الضريبة	37249846

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية التقديرية للمؤسسة x.

يتم احتساب النسب المستخدمة في بناء هذا النموذج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج(Sherrord)

المتغير	النسب	القيمة النسبية
x_1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.39
x_2	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0.27
x_3	صافي حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.29
x_4	صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الخصوم	0.09
x_5	مجموع الأصول / مجموع الديون	1.13
x_6	صافي حقوق المساهمين / مجموع الأصول الثابتة	0.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري والميزانية التقديرية للمؤسسة x .

وبالتعويض في المعادلة السابقة نجد:

$$Z = 17\,(0.39) + 9\,(0.27) + 3.5\,(0.29) + 20\,(0.09) + 1.2\,(1.13) + 0.1(0.66) = 13.30$$

تحليل النتائج:

بما أن قيمة Z محصورة بين 5 و20 أي تقع ضمن الفئة الثالثة حسب هذا نموذج فإنه يصعب التنبؤ بمخاطر إفلاس المؤسسة x.ووفقا لهذا النموذج فلا ينصح منح القرض للمؤسسة x.

إن الاعتماد الكلي على التحليل المالي التقليدي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية غير كاف لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات ومنحها القرض وبالتالي تعتبر نماذج التنبؤ بالتعثر المالي أحد الحلول للإنذار المبكر للبنوك لتجنب الوقوع في التعثر المستقبلي.

ملاحظة:

الميزانيات التقديرية التي قدمت لنا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج من سنة 2016 إل غاية 2019 اعتمدنا على سنة 2016 في تقدير نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وذلك بسبب وقوع المؤسسة x بالتعثر سنة 2017، اتخذت معها كل الإجراءات الودية لاسترجاع البنك مستحقاته وكلها باءت بالفشل نظرا للتعسر المالي وإفلاس المؤسسة x .[1]

المطلب الثالث: الإجراءات المنتهجة لمعالجة القروض المتعثرة في البنك

يتم إدارة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج عبر عدة إجراءات على النحو التالي:

أولا: إدارة مخاطر القروض المتعثرة

المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات للمجمع الجهوي عن طريق متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض ومتابعة كل الظروف التي هي معنية بها قبل المنازعات وتقويمها وذلك حسب دراسة الخطر؛

- تقييم دوري للضمانات المرهونة فيما يخص القيمة والمدة؛
- القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجأة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب؛

ثانيا: سياسة تحصيل القروض المتعثرة

1-الإجراءات الودية:

يحاول البنك من خلال هذه السياسة استرجاع مستحقاته بما يحقق مصلحته ويخدم عميله على حد سواء فالبنك في هذه الحالة يسعى إلى استرجاع أمواله تزامنا مع محاولته مساعدة العميل في الخروج من تعثره وإعادته نشاطه إلى حالته الطبيعية، وتتمثل في:

أ- الإنذارات الإدارية الصادرة من طرف البنك إلى الزبون والتي عادة ما تذكر الزبون بملغ الدين العالق بذمته، وآخر أجل لتسديده وله في ذلك مدة شهر.

ومحاسبيا يكون القسط هنا في ح 301، وهذه المرحلة لا تعتبر تعثرا نظرا لإمكانية التسديد طيلة 3 أشهر.

ب- في حالة عدم حضور الزبون يتم الإنذار عن طريق المحضر القضائي حيث تمنح مهلة للعميل مدتها 15 يوم من أجل تسديد الدين، وفي هذه المرحلة يتم إنذار العميل بأنه في حالة عدم التسديد تتخذ الإجراءات القانونية ضده.

وينتقل هنا القسط من ح 301 على ح 387 وهنا يدخل العميل مرحلة التعثر و نقول على أن هذا الأخير في مرحلة معاناة.

ويقدم البنك في هذه الحالة اقتراحات محاولة منه مساعدة العميل للخروج من دائرة التعثر في:

-مزاولة العميل نشاطه واقتراح البنك تمديد القرض، أي تأجيل سداده إلى تاريخ لاحق مع طلب تسديد بقية الإقساط.

-مزاولة النشاط واقتراح البنك تأجيل مبلغ القرض المستحق إلى تاريخ القسط اللاحق، على أن يتم تسديد القسطين معا.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم تنفيذ الاقتراح إلا بعد:

تقدم العميل بطلب تمديد القرض.

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك، **مقابلة مع مسؤول الشؤون القانونية في البنك، عميمر عبد الرزاق**، على الساعة 11:15، يوم 21/ 08/ 2020.

إعادة جدولة الدين وذلك وفق شروط منها:

-تقدم العميل بطلب إعادة الجدولة.

-وجوب توفر ضمانات غير حاصلة لدى العميل.

-يجب أن يقوم العميل بتسديد فوائد التأخير.

استجابة العميل للإنذار، ومحاولة التبليغ بعواقب عدم الاستجابة.

دخول صندوق ضمان القروض في إطار دعم وتشغيل الشباب والذي يعتبر صندوق كفالة لضمان القروض وذلك في حدود70 من مبلغ القرض الكلي.

2- الإجراءات القضائية:

أ- يعتبر اللجوء إلى القضاء آخر حل متاح لدى البنك، ويتم ذلك في حالة عدم تسديد ثلاثة أقساط وعدم استجابة العميل بالدفع وذلك من خلال الإلزام بالدفع عن طريق المحضر القضائي.[1]

وفي حالة عدم الاستجابة يقوم البنك بطلب أمر حجز لدى رئيس المحكمة المختصة

- فإذا كان منقول يقوم البنك بالحجز عليه بناء على الرهن الحيازي.

-وإذا كان عقار يقوم البنك بالحجز عليه بناء على الرهن العقاري الممهور بالصيغة التنفيذية.

وبعد إصدار أمر الحجز يقوم البنك بأعداد دفتر الشروط لبيع المنقولات أو العقارات في المزاد العلني، ومن ثم يقوم بإشهارها في الجريدة الوطنية وذلك بتحديد مكان وجلسة البيع، ليتم بعدها بيع المرهون في المزاد العلني.

ب- حالة عدم وجود المنقول أو الضمان: سواء بيعه أو إتلافه، توجد طريقتين لاسترجاع البنك لأمواله:

-الطريقة الجزائية: وهي عبارة عن دعوى ترفع في قسم الجنح، أو شكوى عن طريق وكيل الجمهورية بخيانة الأمانة،(إتلاف أموال مرهونة، تبديد ملك الغير...إلخ)

-الطريقة التجارية: وهي دعوى ترفع بالقسم التجاري بالمحكمة المختصة، وذلك عن طريق اتفاقية القرض (دليل إثبات)

3- طرق أخرى :

في حالة عدم توفر الضمانات لدى المدين أو عدم كفايتها يلجأ البنك إلى البحث عن ممتلكات المدين في:

-على مستوى المحافظ العقارية: إن كان للمدين عقارات باسمه يطلب البنك بالحجز عليها.

[1] معلومات مقدمة من قبل البنك. ، **مقابلة مع رئيس مصلحة القروض، آيت حمودة عبد الرؤوف**،على الساعة 11:00، يوم 2020/08/21.

ثالثا: الحلول المقترحة للحد من مشكلة القروض المتعثرة للبنك:

للتقليل والحد من مخاطر القروض المتعثرة مجموعة من الإجراءات منها:

- دراسة جدوى المشروع بدقة، وصرامة اللجنة باتخاذ المشاريع المنتجة.
- قيام البنوك بمتابعة أوضاع العملاء في جميع المراحل وليس فقط بعد الدخول في مرحلة التعثر.
- إعادة جدولة الدين قبل وقوعه في مرحلة التعثر أي دراسة الفوائد الماضية ووضع فوائد جديدة وذلك عند عجز الزبون وطلبه للمساعدة مع تمديده مدة الاستحقاق.
- الرفع من معدلات الفائدة ومن الاحتياطي الإجباري.
- الرفع من معدل الخصم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يتعرض لمخاطر تعثر القروض والتي يصعب ضبط قيمتها الحقيقية سواء في وكالة برج بوعريريج أو على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ككل، وتعود أسباب هذه القروض بدرجة كبيرة إلى المقترضين سواء بسبب فشل المشاريع الممولة وإفلاسها أو بسبب الامتناع على السداد خاصة فيما يتعلق بقروض الاستغلال وكذا القروض ، والتي لا تراعى فيها الدراسة الائتمانية الدقيقة (ANSEJ-CNAC-ANGEM) الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي لملف قرض، والتي تعتبر أهم خطوة يجب على البنك القيام بها، وكذا التأكد من الضمانات ومن أهلية ومصداقية المقترض، فنرى أن البنك في كل مرة يسعى لمعالجة هذه الظاهرة بوضع مجموعة من نماذج التنبؤ المبكر بها وتشخيص الوضعية المالية بالاعتماد على الوثائق المحاسبية، بالإضافة إلى وضع اقتراحات وحلول لها عسى أن يتخلص من مخاطر هذه القروض أو على الأقل التقليل منها.

خاتمة

خـــاتمة

خاتمة:

تمحور بحثنا حول التعرف على ظاهرة القروض المتعثرة من حيث المفهوم العام لها وكذا أهم الأسباب والمؤشرات الدالة عليها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج، وصولا إلى الطرق والآليات اللازمة لإدارتها ومعالجتها، فنرى أن البنك يسعى جاهدا إلى تطوير أساليب حديثة لضمان سلامة حسن سير عمله أولا وتوطيد علاقته مع زبائنه ثانيا، لكن في أغلب الأحيان تبوء كل مساعي البنك بالفشل وتتعرض لخطر تعثر القروض الذي اكتسح الساحة الائتمانية، وطالت تداعيات آثاره على المستويين الكلي والجزئي، فأي كانت العوامل المؤدية إليه فالتكلفة الناجمة عنه باهظة والخسارة الحقيقية ليس فقط بالنسبة للبنك المقرض أو العميل المقترض، لكن بالنسبة للجهاز المصرفي والبنيان الاقتصادي في عمومه.

– النتائج:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث، ومن خلال دراستنا لمختلف محاوره وأجزائه توصلنا إلى النتائج التالية:

1-القروض المتعثرة من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك التي هي أساس ربحيته، وهي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر.

2-تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة ودراية بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والإدارية للقروض المتعثرة.

3-يعتبر القرار الخاطئ الذي تعود عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة برج بوعريريج- الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات فالنتيجة تكون التعثر وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان فرصة الكسب لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني إلى دراسة جيدة لجعل المخاطر عند حدها الأدنى.

4- من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك وذلك من حيث القيمة السوقية.

5- تكون معالجة القروض المتعثرة من طرف البنك والعميل.

6-أسباب تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة،خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء.

7-ظاهرة القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله.

8- إن مخاطر عدم السداد من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة ودقيقة إلا انه يصعب التحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

9- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة برج بوعريريج- باسترجاع ديونه بنفسه إلا أن نسبة استرجاعها تكون ضئيلة جدا.

10- يعتبر أي قرار منح قرض مشكلة بالنسبة للبنك، فأي خطأ منه عند منحه قد يجر إلى مشاكل تؤدي حتى إلى إفلاس البنك، لذلك لا بد من دراسة معمقة لحالة العميل ماضيا ومستقبلا باستعمال مختلف التقنيات الكلاسيكية والحديثة.

خـــاتمة

-الاقتراحات:

بناءً على النتائج السابقة نُقدم التوصيات التالية:

1- يجب على إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج أن تضع إستراتيجيات أكثر ملائمة من أجل تفادي تعثر القروض، كأن يقوم البنك بتحديد وتطوير الأنشطة الداخلية لدراسة المراكز المالية للزبائن ومتابعة القرض الممنوح لضمان استرداده.

2- محاولة البنك الكشف المبكر للقرض المتعثر واتخاذ القرار المناسب والسليم للتقليل منه.

3- على البنك إنشاء إدارة ائتمان متخصصة بالقروض المتعثرة تتكفل بدراسة حسابات المقترضين من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض.

4- توفير برامج تدريب مكثفة لموظفي وضباط القرض ومتخذي القرارات وذلك لاتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يجنب البنوك الوقوع في القروض المتعثرة.

5- توفير نظام معلومات فعال لتنسيق القروض بعمل آليات وتبني معايير موحدة تلزم جميع البنوك العمل بموجبها وتنفذ تحت رقابة وإشراف مستمر، واتخاذ إجراءات عقابية فاعلة من قبل البنك المركزي في حالة مخالفة أي بنك لها.

6-إصدار تشريعات فيما يخص معالجة القروض المتعثرة توافق كل الطرفين الدائن والمدين.

7- ضرورة أن يكون البنك ضمن فريق إدارة المشروع الممول في حالة تمويل مشاريع استثنائية أو مشاريع استثمارية كبيرة، لكي يبقى البنك على اطلاع مباشر على تسيير العميل للمشروع الممول.

8- يجب أن يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريرج بإجراء دراسات سنوية أو نصف سنوية لتقييم العقارات المرهونة لصالحها كضمان لديونها.

9 –ضرورة توثيق درجة الملاءة المالية للمقترضين بشكل جيد، والعمل على تحديث هذه الملاءة باستمرار ورصد سلوكياتهم فيما يتعلق بالنشاط التشغيلي عن طريق أنظمة المتابعة والإنذار المبكر لحالات وبوادر التعثر.

10- ضرورة التعاون بين المصارف في منح القروض الضخمة وذلك توزيعا للمخاطر.

-آفاق الدراسة:

في الختام، ومن خلال معالجة موضوع الدراسة نرجو أن نكون قد ساهمنا ووفقنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وإزالة الغموض، إلا أننا نأمل أن تكون نقائص هذه الدراسة منطلق لبحوث ودراسات مستقبلية أخرى، على سبيل المثال:

- فعالية نظام المعلومات في إدارة القروض المتعثرة.
- استخدام أساليب حديثة في التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر في البنوك التجارية
- إدارة القروض المتعثرة في البنوك الإسلام

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1-أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجيات الشاملة للبنك،مجموعة النيل العربية،مصر، 2002.

2- أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)، المعهد المصرفي 2003.

3- بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.

4- جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1999.

5- دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

6- وليد ناجي الحيالي، الاتجهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

7- زياد رمضان، إدارة مخاطر الائتمان،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

8- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.

9- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.

10-محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

11- محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الأسباب...الظاهرة...العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

12-محمد الموافق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجة والمحلية)، مكتبة ومطبعة 2 ، الإشعاع، الإسكندرية، مصر.

13- محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

14- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

15- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية والتحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية الحديثة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2005.

16- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000.

17- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

18- سامح طلعت غراب، معايير قياس وعلاج التعثر المالي، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، 2009.

19- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

20- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة، والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكي)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009.

21- عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

22-عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

23-فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

24- فهمي مصطفى الشيخ،التحليل المالي، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين،

25- فريد راغب النجار،إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة،مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.

26- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، تحاليل، تقنيات، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

27- خالد وهاب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

28- طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي- البنوك الإسلامية والتقليدية- في ضوء مقررات بازل 3، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، القاهرة، مصر،

29-غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، القاهرة، 2004.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1- أحلام بوعبدلي، الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2009-2010.

2- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.

3-انتصار سليماني، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية- تطوير النماذج حسب خصوصية البيئة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015-2016.

4- بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر،2016-2017.

5-جهدي إسماعيل محمد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين –دراسة تطبيقية-، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010.

6-دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني- دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.

7- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

8- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2003.

9- وائل إبراهيم سليمان علي موسى، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر تطويرها وتحليل اقتصادي لأثرها وبدائل تسويتها ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، ، جامعة عين الشمس، مصر، القاهرة، 2004.

10- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2014.

11- حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات الفشل الائتمان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

12-حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين –دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية-، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

13- مناد خديجة، العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،الجزائر،2016- 2015.

14- مصطفى الطويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بالفشل المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.

15- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة حالة البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

16-نجم الدين إبراهيم حسن محمد، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، أطروحة، دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان،2014.

17-سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة(2001-2015) ، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.

18-سليمان محمود الإبراهيم، الديون المتعثرة ومعالجتها في المصارف الخاصة السورية في ظل الأزمة، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

19- عزت هاني أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالةماجستير، كلية الأعمال، 2 جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018.

20- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

21-فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة- دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2007-2008.

22- فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل على الأداء المالي و المحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال،جامعة آل البيت، الكويت، 2016.

23- رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية- دراسة حالة البنك الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

ثالثا: المجلات

1- إبراهيم علي كردي حمود وآخرون، دور نظام المعلومات المصرفية في الحد من القروض المتعثرة في المصارف- دراسة تحليلية في مجموعة من مصارف مختارة في محافظة بغداد، مجلة الدراسات العليا، المجلد 9، العدد 33، جامعة النيلين، بغداد، العراق، 2019.

2- بلعزوز بن علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، الجزائر، 2018.

3- وحيد محمد رمو وآخرون، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية-دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، ، كلية الإدارة والاقتصاد، 100، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

4- نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة دمشق للعلوم الإنسانية والقانونية، المجلد23، العدد 2، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2002.

5-عبد الحميد صديق عبد البر، أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا، مصر المعاصرة، القاهرة، العدد485، يناير2007.

6- عبد محمود خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها، السنة الثانية والعشرون، مصر،2002.

7- علي شاهين، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25، العدد 4، غزة، فلسطين، 2011.

8- صالح طاهر الرزقان، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية، – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد23، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2010.

رابعا: الملتقيات

1-إيهاب النظيمي وآخرون ، القروض المتعثرة، الأسباب، البوادر وسبل العلاج، –دراسة تطبيقية على بنك الأردن، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،11-12 مارس 2008.

2- زياد الحريري، دورالتحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20- 21 أكتوبر2009.

3-محمد براق وآخرون، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب الحلول، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني حول: الإصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس 2008.

4-مفتاح صالح وآخرون، تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة من منظور إسلامي، إسنطبول، تركيا، 9-10 سبتمبر 2013.

5-صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية– دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009.

6- شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، 8-9 ماي 2005.

خامسا: الجرائد

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 82-106، المؤرخ في 13مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سادسا: مواقع الانترنت

1– http://www.kantakji.com/fiqh/files/Banks/Jamal Abou Oubaid.ppt

2-www.BADR.org.dz

3- http://www.la banque mondial.org/indicateurs-Algérie.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Les livres

-1 Block, Hirt, Foundation of financial management, Edition michael junior, Eighth edition, 1997.
2- Christophe Thibierge, analyse financière, Edition vubert, Paris, France, 2011.
3- Hemple, George H & Simson, Donald G, Bank management Texte& Cases, Fifth Edition, John Wily& Sans Inc, New York,1998.
4- Hennie van greuning, Sonja brajovic, Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Edition ESKA, Première edition, 2004.
5- Kolb, Rodriguez, principles of finance, Edition health and company, Second edition, 1992.
6-Peter rose sylvia, Commerçial Bank Management, Measuring & Evaluating bank performance, International Edition, Mc Graw-Hill, New York,2002.

2- périodiques

1-Altman, Periodicals of oncorporate financial distress and bank ruptcy, John Weley and Sons, 1999.
2- khalid al khtib, ahmed al bzour, predicting corporate bankruptcy of jordnianlisted company using altman and kida models, international jouranal of business and management, vol 6, no 3, 2011.

2- les rapports

1-rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2015.
2- rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2016.
3- rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2017.
4- rapport annuel de la banque d'Algérie de l'année 2018.
5- rapport annuel de la banque d'Algérie de l'anné

الملاحق

الملحق رقم 1

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

FICHE TECHNIQUE CLIENT NORMALISEE

1. **Identification du client**

Nom ou Raison sociale :	[redacted]
Adresse ou siège social :	Zone industrielle Bordj Bou Arreridj
Forme juridique :	SARL
Capital social :	82 000 000.00 DA
Agence domiciliataire :	B.A.D.R A.L.E B.B.A 696
Numéro de compte :	[redacted]
Registre de commerce :	[redacted]
Numéro de l'identification fiscal :	[redacted]
Numéro de l'identification CNAS :	[redacted]
Activité :	Production des appareils électronique et électroménagers
Date de création :	
Date d'entrée en relation :	13/02/2002
Gérant :	Mr [redacted]
Qualité du gérant (statutaire, salarié, associé)	Associés
Durée du mandat :	Indéterminée
Cogérant :	/
Mandataire 1 :	/
Mandataire 2 :	/
Mandataire 3 :	/
Mandataire 4 :	/
Mandataire 5 :	/

2. **structure de l'actionnariat.**

U=millier de dinars

Actionnaires : Nom Prénom / raison sociale	Montant	Taux
[redacted]	41 000	50%
[redacted]	41 000	50%
Actionnaire 5		
Actionnaire 6		
Actionnaire 7		
Actionnaire 8		
Actionnaire 9		
Actionnaire 10		

P/ 44 580 870,58
F/ 66 950 400,20
C/ 481 378 299,49
T: 614 100 509,74

الملحق رقم 2

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activite: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2014			2013
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	49 062 000		49 062 000	49 062 000
Bâtiments	106 237 000		106 237 000	106 237 000
Autres immobilisations corporelles	178 359 429	124 723 633	53 635 796	68 690 224
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	24 088 092		24 088 092	23 343 545
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	160 000		160 000	160 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	357 906 522	124 723 633	233 182 888	247 492 769
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	445 925 232		445 925 232	667 051 035
Créances et emplois assimilés				
Clients	168 952 888		168 952 888	174 020 850
Autres débiteurs	11 299 485		11 299 485	11 058 295
Impôts et assimilés	48 303 006		48 303 006	88 930 338
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	81 604 821		81 604 821	209 987 721
TOTAL ACTIF COURANT	756 085 433		756 085 433	1 151 048 242
TOTAL GENERAL ACTIF	1 113 991 955	124 723 633	989 268 321	1 398 541 011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/14

BILAN PASSIF

	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	82 000 000	82 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	438 929	(-3 150 746)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	49 395 917	52 546 664
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**131 834 847**	**131 395 917**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	520 346 189	436 172 923
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**520 346 189**	**436 172 923**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	326 817 889	824 292 494
Impôts	8 751 960	5 735 727
Autres dettes	1 517 435	878 800
Trésorerie passif		65 148
TOTAL III	**337 087 284**	**830 972 170**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**989 268 321**	**1 398 541 011**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

SARL HANI E...
Fabrication & Montage des ...
Electroniques et Electromé...
Zone d'Activités Route de M'sila
BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT ../..

2015 أفريل 29

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
V-Résultat opérationnel		40 871 124		24 915 278
Produits financiers		6 564 798		3 358 721
Charges financières	40 298 229		26 557 536	
VI-Résultat financier	33 733 431		23 198 814	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		7 137 693		1 716 464
Eléments extraordinaires (produits) (*)		0		
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		0		
Impôts exigibles sur résultats	6 698 764		4 867 211	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		438 929	3 150 746	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014 DEBIT (en Dinars)	2014 CREDIT (en Dinars)	2013 DEBIT (en Dinars)	2013 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		85 430		
Production vendue: Produits fabriqués		369 609 200		578 173 550
Production vendue: Prestations de services		2 292 469		
Production vendue: Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		**371 987 099**		**578 173 550**
Production stockée ou déstockée		97 278 209		715 300
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		444 545		72 000
I-Production de l'exercice		**469 709 853**		**578 960 851**
Achats de marchandises vendues	76 276			
Matières premières	394 567 555		516 573 147	
Autres approvisionnements			78 000	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	95 382		90 620	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs: Sous-traitance générale				
Services extérieurs: Locations	94 609		155 258	
Services extérieurs: Entretien, réparations et maintenance	1 031 192		659 857	
Services extérieurs: Primes d'assurances				
Services extérieurs: Personnel extérieur à l'entreprise	175 610		177 493	
Services extérieurs: Rémunération d'intermédiaires et honoraires	90 000		147 760	
Services extérieurs: Publicité	85 100		131 600	
Services extérieurs: Déplacements, missions et réceptions	3 009 375		3 109 026	
Autres services				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	**399 225 101**	**70 484 752**	**521 122 763**	**57 838 088**
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			9 243 997	
Charges de personnel	9 349 702		8 105 093	
Impôts et taxes et versements assimilés	5 210 196			40 488 997
IV-Excédent brut d'exploitation		**55 924 853**		320
Autres produits opérationnels		896 402	60 205	
Autres charges opérationnelles	809 224		15 513 832	
Dotations aux amortissements	15 140 906			
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم 3

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 0 0 0 0 0

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال والاعلام
الوارد رقم: 523
بتاريخ: 2016 فيفري 07

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice clos le **31/12/2015**

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	49 062 000		49 062 000	49 062 000
Terrains	106 237 000		106 237 000	106 237 000
Bâtiments	194 048 731	140 652 992	53 395 739	53 635 796
Autres immobilisations corporelles				
Immobilisations en concession	24 088 092		24 088 092	24 088 092
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés	160 000		160 000	160 000
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**373 595 823**	**140 652 992**	**232 942 831**	**233 182 888**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	414 870 739		414 870 739	445 925 232
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 904 185		5 904 185	168 952 888
Autres débiteurs	46 666 766		46 666 766	11 299 485
Impôts et assimilés	36 619 935		36 619 935	48 303 006
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	126 075 254		126 075 254	81 604 821
TOTAL ACTIF COURANT	**630 136 880**		**630 136 880**	**756 085 433**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 003 732 704**	**140 652 992**	**863 079 712**	**989 268 321**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال و الاعلام
الوارد رقم: 523
بتاريخ: 2016 مارس 02

Exercice clos le | 31/12/2015

PASSIF

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	82 000 000	82 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	(-27 361 869)	438 929
Autres capitaux propores - Report à nouveau	49 834 847	49 395 917
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**104 472 977**	**131 834 847**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	514 020 376	520 346 189
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**514 020 376**	**520 346 189**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	97 951 635	326 817 889
Impôts	521 729	8 751 960
Autres dettes	146 112 993	1 517 435
Trésorerie passif		
TOTAL III	**244 586 358**	**337 087 284**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**863 079 712**	**989 268 321**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
مصلحة الاستقبال و الاعلام
الوارد رقم: 23
بتاريخ: 2016 -06- 02

Exercice du | 01/01/2015 | au | 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	7 978 579		9 349 702	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 697 490		5 210 196	
IV-Excédent brut d'exploitation		55 516 017		55 924 853
Autres produits opérationnels		18		896 402
Autres charges opérationnelles	388 835		809 224	
Dotations aux amortissements	15 929 358		15 140 906	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		39 197 841		40 871 124
Produits financiers		2 338 250		6 564 798
Charges financières	68 887 961		40 298 229	
VI-Résultat financier	66 549 711		33 733 431	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	27 351 869			7 137 693
Eléments extraordinaires (produits) (*)				0
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				0
Impôts exigibles sur résultats	10 000		6 698 764	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	27 361 869			438 929

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2015 DEBIT (en Dinars)	2015 CREDIT (en Dinars)	2014 DEBIT (en Dinars)	2014 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			2 043 162		85 430
Production vendue	Produits fabriqués		142 429 265		369 609 200
	Prestations de services		210 846		2 292 469
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			144 683 274		371 987 099
Production stockée ou déstockée			199 999 864		97 278 209
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			209 818		444 545
I-Production de l'exercice			344 892 957		469 709 853
Achats de marchandises vendues		1 816 317		76 276	
Matières premières		274 305 240		394 567 555	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		95 821		95 382	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	88 130		94 609	
	Primes d'assurances	740 452		1 031 192	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	274 710		175 610	
	Publicité	162 500		90 000	
	Déplacements, missions et réceptions	40 000		85 100	
Autres services		2 177 699		3 009 375	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		279 700 871		399 225 101	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			65 192 086		70 484 752

../.. la suite sur la page suivante

الملحق رقم 4

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (ACTIF) prev

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	49 062 000		49 062 000	49 062 000
Bâtiments	106 237 000		106 237 000	106 237 000
Autres immobilisations corporelles	196 448 731	156 564 682	39 884 049	53 395 739
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	24 088 092		24 088 092	24 088 092
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	160 000		160 000	160 000
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**375 995 823**	**156 564 682**	**219 431 141**	**232 942 831**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	386 008 344		386 008 344	414 870 739
Créances et emplois assimilés				
Clients	309 794 229		309 794 229	5 904 185
Autres débiteurs	46 198 159		46 198 159	46 666 766
Impôts et assimilés	42 633 949		42 633 949	36 619 935
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	96 721 673		96 721 673	126 075 254
TOTAL ACTIF COURANT	**881 356 356**		**881 356 356**	**630 136 880**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 257 352 179**	**156 564 682**	**1 100 787 497**	**863 079 712**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2016

Bilan Passif Brut

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	82 000 000	82 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	140 116 485	(-27 361 869)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	22 472 977	49 834 847
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**244 589 462**	**104 472 977**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	479 239 587	514 020 376
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**479 239 587**	**514 020 376**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	290 650 619	97 951 635
Impôts	44 470 776	521 729
Autres dettes	41 837 050	146 112 993
Trésorerie passif		
TOTAL III	**376 958 447**	**244 586 358**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**1 100 787 497**	**863 079 712**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2016		2015	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					2 043 162
Production vendue	Produits fabriqués		1 094 497 247		142 429 265
	Prestations de services				210 846
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			1 094 497 247		144 683 274
Production stockée ou déstockée		184 739 295			199 999 864
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation			89 818		209 818
I-Production de l'exercice			909 847 770		344 892 957
Achats de marchandises vendues				1 816 317	
Matières premières		700 623 100		274 305 240	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		56 261		95 821	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	139 530		88 130	
	Primes d'assurances	733 972		740 452	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	10 600		274 710	
	Publicité			162 500	
	Déplacements, missions et réceptions			40 000	
Autres services		1 157 320		2 177 699	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		702 720 786		279 700 871	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			207 126 983		65 192 086

../.. la suite sur la p e suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 1 2 6 0 0 0 0 0

Désignation de l'entreprise: SARL HANI MAE

Activité: FABRICATION DES APP. ELECTRONI.

Adresse: ZONE D'ACTIVITE Rte DE M'SILA B.B.ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	7 625 994		7 978 579	
Impôts et taxes et versements assimilés	8 985 785		1 697 490	
IV-Excédent brut d'exploitation		190 515 204		55 516 017
Autres produits opérationnels				18
Autres charges opérationnelles	333 046		388 835	
Dotations aux amortissements	15 911 690		15 929 358	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		174 270 467		39 197 841
Produits financiers		1 447 400		2 338 250
Charges financières	2 656 432		68 887 961	
VI-Résultat financier	1 209 031		66 549 711	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		173 061 436	27 351 869	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	32 944 951		10 000	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		140 116 485	27 361 869	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ملحق رقم 5

BBA LE 12/10/2016
« LETTRE D'ACCEPTATION »

- **Agence domiciliaire : BADR AGENCE DE BBA 696.**
- **Numéro du compte client : 696.010.334.95.300.**
- **Numéro de dossier:**
- **Nom ou Raison sociale de l'emprunteur : SARL HANI MAE**
- **Adresse ou raison social de l'emprunteur : ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE M'SILA BBA**
- **Activité : Montage appareils électriques et électroménagères**
- **Monsieur, Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le crédit suivant :**

Type de prêt	*Montant*	*Validité*	*Durée Amortissement*	*Différé Partiel*	*Différé Total*
Réaménagement du calendrier de remboursement de CLT réechel capital (12-25)	335.025.376	//	31.12.2024	//	12 mois
Credoc s/m ou REMDOC relayé par un crédit de stocks ou crédit de stocks	150,000.000	12 mois	/	/	/
Découvert mobilisable	4.500.000	12 mois	/	/	/
O.C.Douanes	50.000.000	12 mois	/	/	/

8% variable + 17% TVA « Crédit de stock »
9% variable + 17% TVA « Découvert »
6.5% variable +17% TVA « réaménagement »

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce crédit ne pourra connaître un début d'utilisation, que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

Garanties bloquantes:
- **Hypothèque du terrain étendu aux constructions sis a la Z.I de BBA**
- **Nantissement des équipements, comptabilisés à 90.702.000,00 DA**
- **CSL des associées a hauteur de nos engagements**
- **Chaine de billets à ordre**

Réserves bloquantes:
- **Règlement au préalable des intérêts lies aux crédits d'exploitation**
- **Attestations fiscale et parafiscale récentes (apurées ou accompagner d'échéancier de remboursement)**
- **Convention de prêt**
- **LCAC + DPAMR + CATNAT**

Garanties non bloquantes :

//

Veuillez agréer, Monsieur, nos salutations distinguées.

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE

Le Directeur d'Agence
M. CHERIG

الملحق رقم 6

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة برأسمال قدره 33.000.000.000,00 دج س ب رقم 00 ب 00116-40 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر 17 شارع السيد عميروش

إتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بيـــن الموقعيـــــن اسفلـــه

- بنك الفلاحـــة و التنمية الريفيـــة (بـــدر) شركة مساهمة برأســمال قدره ثلاثة و ثلا ثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجـاري للجزائر العاصمة تحت رقم11640/ ب 00. الكـائن مقـــرهـا الاجتمـاعي17 شـــارع العقيد عميروش بالجـزائر العاصمة

و الممثلة من طرف السيـــد : تير محمد (مدير الوكالة بوكالة برج بوعريريج 696).

للمعين في مـــا يـــلي : بنـــك الفـــلاحـــة و التنمـــية الـــريفيـــة

مـــن جـــهـــة

و

السيد : [redacted] ، الشركة ذات المسؤولية المحدودة S.A.E
الواقع مقرها ب: المنطقة الصناعية طريق مسيلة ، ولاية برج بوعريريج.

(الاسم- اللقب أو عنوان الشركة- المقر الاجتماعي – الصفة القانونية و دلك حسب الحالة .....الخ)

المعين في مـــا يلي : الـــمـــقـــتـــرض.

من جهـــة أخـــرى

13-3939
مديرية ... لولاية برج بوعريريج
مفتشية التسجيل والطابع للمواريث ... البلدية
سجل في : 28 مارس 2013
الرسم المسدد ... صك ...

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
10 دج
وزارة المالية
10

بنفقا و أقرا على ما يلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية , يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي :

1 – الشروط الخاصة للقرض

نوع القرض	المبلغ	صحة العقد	النسبة
- قرض طويل المدى خاص بإعادة تمويل الخزينة (التنديد كل 06 أشهر نوع 25-11)	* 37.807.677,00 دج	* 96 شهرا + 24 شهرا من تاريخ قبول القرض	* 6,50 %
- قرض طويل المدى خاص بإعادة تمويل الخزينة العمومية نوع (27-10)	* 46.631.154,00 دج	* 084 شهرا	* 8,00 %
- قرض وشائعي خاص بتمويل	* 150.000.000,00 دج	* 18 شهرا	* 8,00 %
- مرتبط بقرض على المخزون قابل للتعبئة	* 4.500.000,00 دج	* 12 شهرا	* 9,00 %
- تعاقب على الهامش قابل للتعبئة	* 250.000.000,00 دج	* 12 شهرا	* 3,00 %

- سند التزام لفائدة الخزينة

الضمانات و الاحتياطات الحاصرة :

- رهن قطعة أرض مبنية عليها بنايات واقعة بالمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج مقدرة بـ : 329.047.500,00 دج
- رهن تجهيزات مقدرة بـ : 990.708.000,00 دج
- التأمين على جميع الحافظ و التأمين على الكوارث الطبيعية .
- سلسلة من السندات .
- شهادات الإستصناع الصديبي .
- إتفاقية القرض
- رسالة التنازل المطبق على المستحقات (LCAC)
- كفالة تضامنية محدودة القيمة وغير محدودة الآجال من الشركاء في حدود المستحقات

الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة :

/

الملحق رقم 7

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

EDITE LE : 29-05-2016

CLIENT	: 696-010334	NUMERO DOSSIER	: 16-1000028
NOM	: SARL HANI MAE	COMPTE REGLEMENT	: 696-010334-300-0-00
ADRESSE	: ZONE D'ACTIVITE ET DE STO	COMPTE DE PRET	: 696-010334-216-0-00
	: BORDJ BOU ARRERIDJ	TYPE DE PRET	: 10-01 DECOUVERT MOBILIS

DUREE DU PRET	: 003 MOIS	TAUX DU PRET	: 08,00 % <VARIABLE>
DIFFERE	: NEANT	TAUX T.V.A.	: 17,00 %
DUREE AMORTISSEMENT	: 003 MOIS	1ERE UTILISATION	: 25-05-2016
PERIODICITE	: TRIMESTRIELLE	FIN UTILISATION	: 25-05-2016

CAPITAL PRETE	:	1.295.000,00		
CAPITAL MOBILISE (UTILISE)	:	1.295.000,00		
INTERETS DIFFERE	: NEANT			
INTERETS INTERCALAIRES	:	2.014,44	T.V.A :	342,45 AU
COMMISSION D'ENGAGEMENT	:	0,00		

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	
01-08-16	1.295.000,00	1.295.000,00	25.900,00	4.403,00	1
T O T A U X		1.295.000,00	25.900,00	4.403,00	1

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

الملحق رقم 8

SARL HANI MAE
FABRICATION DES APPAREILS ELECTRONIQUES
ZONE D'ACTIVITE B.B.ARRERIDJ

BILAN ACTIF PREVISIONNELS

ACTIF	2015	2016	2017	2018	2019
	Net	Net	Net	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE(NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains	49 062 000	49 062 000	49 062 000	49 062 000	49 062 000
Bâtiments	106 237 000	106 237 000	106 237 000	106 237 000	106 237 000
Autres immobilisations corporelles	114 624 002	114 624 002	114 624 002	114 624 002	114 624 002
Amort -Prov.	-80 853 741	-91 640 566	-102 427 391	-113 214 216	-114 624 002
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprise asscièes					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT	189 069 261	178 282 436	167 495 611	156 708 786	155 299 000
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours	94 876 793	55 642 300	61 206 530	67 327 183	74 059 901
Créances et emplois assimilés					
Clients	25 036 562	27 540 218	28 917 229	30 363 091	31 881 245
Autres débiteurs	113 205 695	24 476 549	26 785 946	29 141 530	31 544 226
Impôts at assimilés	9 215 531	2 150 530	2 258 057	4 678 500	12 543 000
Autres creances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	44 340 598	110 305 084	123 650 137	140 435 863	211 333 943
Tresorerie	286 675 179	220 114 681	242 817 899	271 946 167	361 362 315
TOTAL ACTIF COURANT	475 744 440	398 397 117	410 313 510	428 654 953	516 661 315
TOTAL GENERAL ACTIF					

SARL HANI MAE

FABRICATION DES APPAREILS ELECTRONIQUES

ZONE D'ACTIVITE B.B.ARRERIDJ

BILAN PASSIF PREVISIONNELS

PASSIF	2015	2016	2017	2018	2019
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	82 000 000	82 000 000	82 000 000	82 000 000	82 000 000
Capital non appelé					
Primes et réserves (Réserves consolidées)			1 508 619	3 191 504	5 451 206
Ecart de réévaluation					
Ecart d'equivalence					
Resultat net (Résultat part du groupe)	-9 065 853	30 172 375	33 657 703	45 194 036	69 012 889
Autres capitaux propres-Report à nouveau	65 080 429	6 014 576	5 133 363	0	39 742 830
Part de la société consolidante					
Part des minoritaires					
TOTAL I	138 014 576	118 186 951	122 299 685	130 385 540	196 206 925
PASSIFS NON COURANTS					
Emprunts et dettes financières	307 804 648	216 811 389	216 811 389	216 811 389	185 154 655
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits comptabilisés d'avance					
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	307 804 648	216 811 389	216 811 389	216 811 389	185 154 655
PASSIFS COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés	6 514 079	6 839 783	7 181 772	7 540 861	7 917 904
Impôts	1 028 857	7 797 171	8 682 487	11 462 498	17 138 151
Autres dettes	818 500	900 350	990 385	1 089 424	1 198 366
Trésorerie Passif	21 563 780				
TOTAL PASSIFS COURANTS III	29 925 216	15 537 304	16 854 644	20 092 782	26 254 420
TOTAL GENERAL PASSIF	475 744 440	350 535 644	355 965 718	367 289 711	407 616 001

SARL HANI MAE
FABRICATION DES APPAREILS ELECTRONIQUES
ZONE D'ACTIVITE B.B.ARRERIDJ

COMPTE DE RESULTATS PREVISIONNELS

	2015	2016	2017	2018	2019
Ventes et produits annexes	578 173 551	601 423 560	658 739 225	721 319 452	796 336 675
Variation stocks produits finis et en cours	715 301	15 462 350	16 235 468	17 047 241	17 899 603
Production immobilisée					
Subvention d'exploitation					
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	578 888 851	616 885 910	674 974 693	738 366 693	814 236 278
Achats consommés	516 741 768	522 430 479	571 624 909	625 310 546	689 563 243
Services extérieurs et autres consommations	4 380 995	8 752 513	9 627 764	10 542 402	11 638 812
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	521 122 763	531 182 992	581 252 673	635 852 948	701 202 055
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	57 766 088	85 702 918	93 722 019	102 513 745	113 034 223
Charges de personnel	9 243 998	11 092 797	12 202 077	13 361 275	14 750 847
Impôts taxes et versements assimilés	8 105 093	8 636 403	9 449 646	10 337 134	11 399 308
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	40 416 997	65 973 717	72 070 296	78 815 337	86 884 068
Autres produits operationnels	72 320				
Autres charges opérationnelles	60 205	3958,620	1 054 482	1 159 930	1 275 923
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	15 513 833	10 786 826	10 786 826	11409,786	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions					
V-RESULTAT OPERATIONNEL	24 915 279	54 228 271	60 228 988	76 245 620	85 608 144
Produits financiers	3 358 722	3 694 594	4 064 054	4 450 139	4 912 953
Charges financières	26 557 537	20 673 020	22 740 322	24 900 653	5 320 000
VI-RESULTAT FINANCIER	23 198 815	16 978 426	18 676 268	20 450 514	407 047
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT(V+VI)	1 716 464	37 249 846	41 552 720	55 795 106	85 201 097
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	4 867 211	7 077 471	7 895 017	10 601 079	16 188 209
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires					
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	582 319 893	620 580 604	679 038 746	742 816 831	819 149 231
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	585 470 640	590 408 129	645 381 043	697 622 795	750 136 342
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-3 150 747	30 172 375	33 657 703	45 194 036	69 012 889
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-3 150 747	30 172 375	33 657 703	45 194 036	69 012 889
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
IX-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE(1)					

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المداخل الأساسية في إدارة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج والعوامل والتدابير الكفيلة بالحد من تزايدها وتقليص انعكاساتها، ومن ثم وجب البحث عن الأسباب الحقيقية وراء تزايد هذه الظاهرة، وإذا ما كانت مسؤولية البنك المقرض أو العميل المقترض أوجدتها عوامل خارجية تتعدى نطاق طرفي العملية الائتمانية فإن تضافر هذه الأسباب جميعها كان وراء حدوث التعثر.

توصلت هذه الدراسة إلى أن إشكالية القروض المتعثرة في البنك هي ذات طبيعة خاصة، لذا لا يمكن القول بأن هناك صيغة واحدة جاهزة ومتكاملة من الحلول لجميع حالات الإقراض المتعثر، نظرا لاختلاف وتمايز نوعية هذه القروض وكذا ظروف البنوك والعملاء من جهة ، وتفاوت مرحلة اكتشاف التعثر وبوادره المبكرة والأسباب والعوامل التي أوجدته من جهة أخرى.

وأوصت الدراسة في الأخير إلى أن أنجح حل لعلاج هذه الظاهرة يكون من قبيل الحلول الوقائية لتدنية تعرض البنوك للتعثر وتجنيبها التكاليف الناجمة عنه، وذلك من خلال محاولة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببرج بوعريريج التنبؤ بسلوك المقترضين اعتمادا على قياس احتمالية تعثرهم وتأخرهم عن السداد بناءا على النماذج المعدة لذلك، أو بالاعتماد على قواعد معلومات توفر مؤشرات إنذار مبكر تنبئ بوقوع التعثر قبل تحققه بوقت كاف لتفاديه.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة. مخاطر القروض. نماذج التعثر المبكر. الإدارة الائتمانية.

Abstract :

This stady aims at examinig the major entries related to the remedy of nonperforming bank loans of bank for agriculture and rural development in bordj bouarreridjthe factors and measures which limit their increase
and mitigate their negative consequences. As such, this study looks into the real causes behind the rise of this phenomenon; it attempts to determine whether the responsibility lies with the lending bank or the borrower, or whether it is due to other factors beyond the two parties, and at last, whether it is the combination of all these factors which leads to loan non-performance.

This study concludes that the issue of nonperforming loans is of a specific and unique nature, and as such, we cannot say that there is one ready-made and complete model of solutions for all the cases of nonperforming loans. This is due to the peculiarity of these loans, the banks and clients conditions, on the one side, and the difference in the period of identification of non-performance, its early indicators as well as the causes and factors which created it, on the other side.

But what is certain is that the most efficient remedy to this phenomenon lies within the preventive solutions, to minimize the exposure of banks to non-performance and the resulting costs. This can be achieved through the forecast of the borrowers' behavior by weighing the possibility of non-performance and delay in repayment based on models made for this purpose, or by relying on databases which provide early indicators anticipating loan non-performance before its occurrence so that it can be avoided.

Key words:, credit risks, nonperforming loans, early prodection model, credit administrasion.